



العدول النحوي في الحديث النبوي (مسند الإمام أحمد بن حنبل أنموذجاً)

Peygamber Hadislerinde Sentaktik Eşitlik (İmam Ahmed bin Hanbel'in
Müsned'i örnek

محمود شاکر الحاج قاسم

Mahmud Şakir Hac Kasım

طالب دراسات عليا في جامعة الزّهاء /تركيا

El zahra üniversitesinde Lisansüstü öğrencisi\Türkiye

Mahmoodkasem89@gmail.com

<https://orcid.org/0009-0002-6320-7538>

الملخص

تسعى هذه الدراسة إلى استنباط الجوانب البلاغية والجمالية في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم من خلال ظاهرة العدول، وتبيان أهمية القرائن النحوية على اختلافها في جواز هذه الظاهرة، والآلية المتبعة في قبول الشاهد الذي يحتويها أو رفضه، وقد اقتضت طبيعة البحث أن يتكون من مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، تناول الباحث في المقدمة أهداف البحث وأهميته والمنهج الذي اتبعه في عرض مسائل هذا البحث، كما تعرّض في التمهيد للمحة عن تاريخ الاحتجاج بالحديث الشريف وتباين آراء العلماء في الاستشهاد به، واحتوى تعريفاً بالعالم الجليل أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى، ومدونة البحث مسند الإمام أحمد.

وقد ضمّ الفصل الأول خمسة مباحث تحدّث فيها عن مفهوم العدول لغة واصطلاحاً، وبين الفرق بين مصطلحي العدل والعدول، وعرّف بأهم مصطلحات العدول قديماً وحديثاً، وتكلّم على أنواع العدول عموماً واختتمها بالعدول النحوي (موضوع الدراسة)، أما المبحث الأخير فقد اختصّ بالحديث عن القرائن النحوية اللفظية والمعنوية وأثرها في جواز العدول. أمّا الفصل الثاني من هذه الدراسة فقد وقع في أربعة مباحث ناقش فيها الباحث العدول في العلامة الإعرابية وأورد الشواهد المناسبة من الحديث النبوي في مسند أحمد بما يخصّ المسائل التي تضمنها ذلك الفصل، وكان الفصل الثالث من نصيب العدول في التراكيب النحوية والخروج فيها عن أصل وضعها، فجاء المبحث الأول في العدول عن المفرد إلى الجملة، وتكلّم الثاني عن العدول في الرتبة النحوية وما يُحدثه تقديم المتأخر رتبةً من تأثيرات جمالية في نفس المخاطب، وخصّص المبحث الثالث للعدول في الفصل بين أجزاء الجملة واختار الباحث أشهر أنواع الفصل النحوي و تتمثل بالفصل بين المبتدأ والخبر وبين الفعل والفاعل، وأمّا المبحث الرابع فتناول الحديث عن صور من الحذف في حديثه صلى الله عليه وسلم، واهتمّ البحث في شتى مباحثه بالتّنويه بجمالية العدول في التعبير وبداعته في إيصال المراد بأبلغ أسلوب، وشعور السامع به حال وقوعه، وذهوله عند استخدامه.

ثمّ أردف الباحث بحثه بخاتمة تضمنت فحوى هذا البحث وأهمّ النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته لهذه الظاهرة ، وبعض الوصايا التي اقترحها الباحث من شأنها إثراء هذا الموضوع وتوسيع أطره، وتلتها قائمة بالمصادر والمراجع التي استفاد منها الباحث في إنجاز بحثه، وذيلّ البحث بفهرس لما ورد في هذه الدراسة، والله تعالى أسأل التوفيق والإخلاص في القول والعمل



Özet

Bu araştırma, özellikle gramer sapması olgusu üzerinden, Peygamber Efendimiz (sav)'in hadislerindeki retorik ve estetik yönleri ortaya çıkarmayı amaçlamaktadır

Bu olgunun caizliği ve adalet şahitliğini kabul etme veya reddetmede kullanılan mekanizmadaki farklılıklardaki gramer ipuçlarının önemini göstermek amacıyla yapılan bu araştırma, adalet kavramının dil açısından bir tanımını içermektedir.

Ve terminoloji: Araştırmacı ayrıca dilbilgisi ipuçlarının kısa bir tanımına ve bunların konuşmadaki belirsizliğin güvenliğini sağlama ve cümledeki işlevsel anlamlar arasındaki karışıklığı önlemedeki rollerine değindi.

Araştırmada ayrıca iki konu da yer alıyordu; bunlardan birincisi dilbilgisi sıralamasındaki çekimlerle, ikincisi ise çıkarmadaki çekimlerle ilgiliydi ve araştırmacı her iki tarafta da bu yüce üslubun kullanılmasının etkisini ve dildeki yerini vurgulamaya çalıştı. Aynı muhatap farklı şekillerde ve Resulullah'ın hadislerinden birçok örnek, Allah ona salat etsin ve Müsned'inde selam versin İmam Ahmed, Allah ondan razı olsun

Daha sonra araştırmacı, ulaştığı en önemli sonuçları ve bazı öneri ve önerileri içeren sonuç bölümüyle araştırmasına devam etti.

Anahtar Kelimeler: ters çevirme, bağlam, rütbe, silme, hadis.

المقدمة

الحمد لله الرَّحِيم الرَّحْمَن، منزل الكتاب هدى للأنام، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين وعلى آله وأصحابه ومن سار على دربهم واهتدى بهديهم إلى يوم الدين.

أمّا بعد: فقبيل البدء بمرحلة إعداد بحث الماجستير واتجاهاً مع ميولي في تخصص النحو والصرف شرعت في القراءة والاطّلاع على القضايا والموضوعات النحوية في عدد من المصادر، ولفت انتباهي أثناء تلك القراءة ظاهرة لغوية برزت في الكلام العربي شعراً ونثراً، بل تمّت دراستها ضمن أبحاث علمية

أهداف البحث:

- إظهار عبقرية الرسول صلى الله عليه وسلم ومدى بلاغته في استخدامه الأسلوب العدولي.
- تسليط الضوء على هذه الظاهرة العريقة والمتجدّدة حيث يتجلى فيها جمال هذه اللغة وبلاغتها التي تأخذ الألباب وتأسر الأفتدة.
- إبراز دور القرائن النحوية في تحديد صحّة قبول العدول أو رفضه.
- التعرف على الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه عن طريق الترجمة له والحديث عن مسنده.

أهمية البحث وأسباب اختياره: تكمن أهمية هذا البحث في جانبين:

الأول: **موضوع البحث** وهو دراسة لظاهرة نحوية لها من الآثار البلاغية مالها من حيث عمق معانيها وقدرتها على إبعاد الملل والسّامة عن نفس المخاطب.

الثاني: **مادة البحث** وهي حديث النبي صلى الله عليه وسلم المصدر التشريعي الثاني وأحد مصادر الاحتجاج اللغوي والنحوي، فهو أفصح من نطق بالضاد، وهو القائل عن نفسه (أوتيت جوامع الكلم).

ويعود اختيار الباحث لهذا البحث كون الدّراسات اللغوية قد انصبّت في معظمها على القرآن الكريم وتضاءلت - إلى حدّ ما - في الحديث النبوي بالنسبة لغيره من مصادر النحو واللغة، ورغبةً في إثراء المكتبة العربية والإسلامية بدراسة في أسلوب العدول النحوي، وأما اختيار مسند الإمام أحمد بن حنبل عن غيره من كتب الحديث فيعود لعدة أسباب منها:

- أنّه يُعتبر من الموسوعات الحديثية الجامعة فقد احتوى على غالب المرويّات وأصولها الثابتة، وفي هذا يقول الحافظ ابن كثير «ت774هـ»: يوجد في مسند الإمام أحمد من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازي كثيراً من أحاديث مسلم بل والبخاري أيضاً، وليست عندهما، بل ولم يخرجها أحدٌ من أصحاب الكتب الأربعة.

• أنه يعدُّ من أنقى المسانيد ويذكر الإمام أحمد أنه انتخبه من أكثر من سبعمئة ألف حديث سمعها في رحلاته، ويؤكد ذلك ابن حجر العسقلاني «ت852هـ» قائلاً: لا يشكُّ منصفٌ أنّ مسنده أنقى أحاديثاً وأتقن رجالاً من غيره.

مستقلة على القرآن الكريم كتاب العربية الأول، إنَّها ظاهرة العدول التي ذكرها العلماء وأشاروا إليها منذ نشأة الدرس النَّحوي وتطورت ضمن مراحلها حتى يومنا هذا.

منهج البحث والدراسة: اتَّبَعَ الباحث في بحثه هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي وأدواته كالملاحظة والوصف في دراسة استقرائية لا إحصائية لنماذج من العدول في أحاديث النَّبي صلى الله عليه وسلم في مسند أحمد، مراعيًا الإجراءات التَّالية:

1- اعتمد الباحث على كتاب المسند للإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وعادل مرشد وآخرون، مؤسسة الرِّسالة، الطبعة الأولى، سنة 2001.

2- قسّم الباحث هذه الدِّراسة إلى تمهيد وثلاثة فصول وخاتمة، وقسّم كلَّ فصل من تلك الفصول إلى مباحث، كما احتوى الفصلان الثَّاني والثَّالث على أقسام عديدة حسب ما اقتضى البحث فيه.

3- ناقش الباحث في ثنايا بحثه بعض آراء العلماء في الشُّواهد الحديثية الواردة في البحث، مناقشة علمية منهجية خلت إلى حدِّ ما من التَّحيز والعاطفة.

4- اهتمَّ البحث بأثر القرائن النَّحوية في جواز قبول العدول، لاسيَّما عند طرح قرينة من هذه القرائن.

5- اعتمد الباحث في بيان معاني كثير من أحاديث البحث على حاشية الإمام أبي الحسن السَّندي وكتاب الفتح الرِّباني لترتيب مسند الإمام أحمد للشيخ أحمد بن عبد الرحمن البنا السَّعاتي، كما استفاد الباحث أيضاً من شرح ابن حجر العسقلاني وبدر الدِّين العيني والكرماني على صحيح البخاري، واستأنس بأقوال قليلة للإمام النَّووي في كتابه المنهاج بشرح صحيح مسلم.

6- تنوَّع استخدام الأقواس في البحث بشكلٍ منتظم، فجاءت في هذه الدِّراسة كما يلي:

- القوسين [] لتوثيق آيات القرآن الكريم وشواهد الأحاديث من مسند الأمام أحمد.

- القوسين « » للإشارة إلى تاريخ الوفاة.

- القوسين () لتوثيق بقية المصادر والمراجع.

مشكلة البحث: تتمحور مشكلة البحث الرئيسية حول ظاهرة العدول النحوي في الحديث الشريف في مدونة الإمام أحمد بن حنبل رضي الله عنه، ومحاولة الكشف عن أسبابه وآثاره البلاغية والأسلوبية.

العدول لغة:

يطلق العدول في اللغة على مجموعة من المعاني تختلف حيناً وتتفق في أحاديث كثيرة في مقاصد الكلام العربي ونواحيه، يتبين ذلك عند العودة لأي مصدر من مصادر لغتنا الفاضلة، فالعدول مصدر الفعل (عدل)، ويؤدي هذا الفعل ومصدر دلالات لغوية متعددة تتلخص فيما يلي :

1- التسوية: وهو معنى بارز في كتب اللغة ومعاجمها يقول الجوهري(1987) :

"وعدلت فلان بفلان إذا سويت بينهما، ويقال للشيء يساوي الشيء هو عدله"(ص. 1761).

2- نقيض الجور: وممن ذكره أيضاً صاحب مقاييس اللغة «ت 395هـ» بقوله:

"والعدل نقيض الجور، تقول: عدل في رعيته"(ابن فارس، 1979، ص. 247).

3- أورد الخليل (د.ت) في معجمه أن العدل هو: "المرضي من الناس قوله وحكمه" (ص. 38)

4- الميل عن الشيء وتركه: قال ابن منظور(1414هـ):

"هو من قولهم عدل عنه يعدل عدولاً إذا مال كأنه يميل عن الواحد إلى الآخر (ص. 435)

5- التقويم عند الميل: يقال عدلته حتى اعتدل أي: أقمته حتى استقام واعتدل وورد لهذا المعنى من الأدلة ما يثبتته

كأحد معاني مادة (عدل) ، من ذلك قول الخليفة الراشدي عمر بن الخطاب الحمد لله الذي جعلني في قوم إذا

ملت عدلوني كما يعدل السهم في التقاف: أي قوموني (ابن منظور، 1414) ومن الباب: المعتدلة من النوق وهي

الحسنة المتفقة الأعضاء (الخليل، د.ت).

ولا تقف دلالة هذا الفعل على تلك المعاني فحسب، بل نجدها تحمل معنى التّضاد والتّقابل والتّثائية وأشار إلى هذا صاحب مقاييس اللغة من أنّ العين والبال واللام أصلان صحيحان لمنهما متقابلان كالمتضادين: أحدهما يدل على الاستواء والآخر يدل على اعوجاج (ابن فارس، 1979).

وفي ضوء ما تقدّم يمكننا القول: إنّ الدّلالة اللغوية لمادة الفعل (عدل) اتجهت لتشمل عدة معانٍ في الكلام وهذا ما وجدته الباحث عند مطالعته بعض قواميس اللغة، فأنّضح من الدلالة المعجمية لهذا الفعل أنه يشير إلى:

- المساواة .
- العدل من الناس قائل الحق ومرضيّ الطريقة .
- الميل عن الشيء وتقويمه عند ميله.
- الحُسن .
- الاستواء وضده (الاعوجاج).

العدول في الاصطلاح:

يقصد بالعدول في اصطلاح علماء العربية مجاوزة السنن المألوف بين الناس في محاوراتهم وضروب معاملاتهم لتحقيق سمة جمالية تتمتع القارئ السّامع وبها يصير نصاً أدبياً (بكور، 1441).

فالعدول انحراف عن الأصل والقياس ونزوع إلى التعبير الخارج عن المألوف، وليس المقصود بالأصل هنا ماتعورف عليه ب (علم أصول النّحو) أي العلم الذي يبحث فيه أدلة النحو الإجمالية من حيث هي أدلته وكيفية الاستدلال وحال المستدل (السيوطي، 1989)، كالسماع والقياس والإجماع واستصحاب الحال، بل هو خروجٌ عن على ما بيّنه النّحاة من أصول وقواعد مجردة، فالأصل يستعمل وهذا أمر طبيعي واستعماله أولى وقد يعدل عن الأصل لتحقيق أغراض لا يضطلع بتأديتها الأصل، فالعدول بمفهوم النّحاة يكون خروجاً عن أصل كأن يتقدّم المفعول به والأصل فيه التأخير أو أن يفصل بين ركني الجملة والأصل فيهما أن يتّصلا، وذلك لأن العدول لا يكون إلا عن أصل أو قاعدة (هنداوي، 2008).

فالنّحاة افترضوا الأصل عن طريق الاستقراء للكلمة والجملة، وحين رأوا أنّ الكلمة الواحدة تتغير صورها بحسب تصريفها وإسنادها إلى الضمائر وتثنيها وجمعها وتصغيرها ... اقترحوا لها أصلاً يخضع للتأثير والتغيير بحسب قواعد

معينة، وحين رأوا أنّ الجملة لا تبدو دائماً على نمط تركيبى واحد اقترحوا لها أصلاً نمطياً تخرج عنه بالزيادة والحذف والإضمار والاستتار (حسان، 2000).

وجدير بالذكر أن قضية العدول لم تلق من عناية العلماء واهتمامهم الشيء الكثير، ولم يفرّدوا لها تصنيف خاص فيها- سوى ما فعل ابن جني في الخصائص - وعلى الرّغم ممّا بذلوه من جهود كبيرة سعت في مجملها إلى حفظ ظواهر اللغة وتقييدها خشية أن تندثر وتزول وخصوصاً إذا قيست ببقية الموضوعات أو إذا قارنًا بين عصور النّحو المختلفة وبين الدراسات الحديثة التي أسهبت في الحديث عن تلك الظاهرة وأشكالها ودلالاتها وإن اختلفت مسمياتها.

وقد اقتصر هذا الموضوع قديماً بإشارة علماء اللغة إليه منثوراً في بطون كتبهم وثنايا أحاديثهم عن تحول الصيغة المتوقّعة حسب الصناعة النحوية إلى صيغة أخرى أو بعبارة أخرى مخالفة ماجرى المألوف على سننه لدواعٍ بلاغية وغايات في لفت الانتباه وخلق الدهشة والغرابة والتأكيد والتّخصيص وغير ذلك مما سنقف عليه في دراستنا بعون الله تعالى .

ومن جملة أولئك العلماء أبو هلال العسكري (د.ت) حيث يرى أنّ الرحيم مبالغة لعدوله وأنّ الرحمن أشد مبالغة ، فكلمة كان أشد عدولاً كان أشد مبالغة، واستعمل ابن جني «ت392هـ» لفظ العدول عند حديثه عن المجاز فيقول (د.ت):

"وإنما يقع المجاز ويعدل إليه لمعان ثلاثة وهي الاتساع والتوكيد والتشبيه، فإنّ عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتّة (ص. 444).

كما نلاحظ استعماله بشكل أوضح عند شيخ البلاغة عبدالقاهر الجرجاني (1992) في قوله :

"اعلم أنّ الكلام الفصيح ينقسم إلى قسمين: قسم تعزى فيه المزيّة والحسن فيه إلى اللفظ ، وقسم يعزى ذلك فيه إلى النّظم، فالقسم الأول: الكناية والاستعارة والتمثيل الكائن على حدّ الاستعارة وكل ما كان فيه على الجملة مجاز واتساع وعدول باللفظ عن الظاهر" (ص. 429).

ولشدة تداخل مصطلحي العدول والالتفات لجأ بعض البلاغيين إلى تعريف الالتفات بأنّه، وشاهدنا تعريف صاحب الطراز الذي يصرّح أنّ:

"الالتفات هو العدول من أسلوب في الكلام إلى أسلوب آخر مخالف للأول" (العلوي، 1423، ص. 71).

وقد بيّن العلي المقصود من تعريفه هذا قائلاً :

"وهذا أحسن من قولنا: هو العدول من غيبة إلى خطاب، ومن خطاب إلى غيبة لأنّ الأول يعمّ سائر الالتفاتات كلها، والحدّ الثاني إنّما هو مقصورٌ على الغيبة والخطاب لاغير(ص. 71).

وهكذا انتشر مصطلح الالتفات عند البلاغيين وشاع في كتبهم كثيراً فراحوا يتحدثون عن جمالياته وروعة أثره في نفوس المخاطبين والسامعين، فنجد في مفتاح العلوم قول السكاكي (1987):

"ولهذا النوع أعني إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر أساليب متفننة إذ مامن مقتضى كلام ظاهري إلا ولهذا النوع مدخل فيه بجهة من جهات البلاغة على ما تنبه على ذلك ... ولكلّ من تلك الأساليب عرق في البلاغة يتسرب في أفانين سحرها، ولا كأسلوب الحكيم فيها وهو تلقي المخاطب بغير ما يترقب"(ص. 327).

وحرّي بعد تقديم بعض الإشارات للعدول عند علمائنا القدامى أن ندوّن شيئاً من وظائف العدول في الكلام فالتحول الأسلوبيّ في البلاغة يسعى إلى تحقيق فائدتين إحداهما عامة في كلّ تحول أسلوبية وهي إمتاع المتلقّي وجذب انتباهه، والأخرى خاصة تتمثل فيما يوحيه كلّ تحول من إحياءاتٍ ودلالات خاصة (مجتبى، د.ت).

إضافة إلى ما في العدول من إكساب التعبير جمالية وحسناً وانفتاح بالدلالة على عوامل التخيل الخصيبية وتلوين العبارة وتنويع الأداء الأسلوبية، وخلق الأثر الجمالي والنفسي، وإغناء الدلالة وإخصابها، وخلق الدهشة والغرابة (العبدون الحسن، 2022).

وتسعى هذه الدراسة إلى الوقوف على هذا مظاهر هذا العدول وآثاره في حديث النبي صلى الله عليه وسلم وفي مدونة الإمام أحمد بن حنبل رضي الله تعالى خصوصاً لاستنباط أسرار هذا الإجراء الذي استفاد فيه النقاد في العصر الحديث من العرب والغرب على حدّ سواء.

القرائن النحويّة: عرّف السيّد الجرجاني القرينة بأنّها:

" في اللغة مأخوذة من المقارنة وفي الاصطلاح هي أمر يشير إلى المطلوب وهي إما حالّيّة أو معنوية أو لفظيّة" (الجرجاني، 2003، ص. 175).

وقيل: هي الأمر الدال على الشيء من غير استعمال فيه (التّهانوي، 1996) أما البلاغيون فيرون أنها الأمر الذي يجعله المتكلم دليلاً على أنه أراد باللفظ غير ما وضع له، فهي تصرف الذهن من المعنى الوضعي إلى المعنى المجازي (الهاشمي، د.ت).

والقرينة بهذا اللفظ لم يستعمله المتقدّمون كذلك بل إنهم اعتاضوا عنها بما يدلُّ عليها بمصطلحات قريبة منها أو مرادفة لمعناها المعجمي منها: (الآية، الرابط، الدليل، الأمانة، الدلالة)، ثم ظهر بعد ذلك مصطلح القرينة مصطلحاً نحويّاً في عصور لغويّة متأخرة فاستعمله الرّمخشري في مفصله، ووضّحه شارحه واستقرت عند النّحاة بعدهما قرينة لغويّة (عزيز، 2009).

والقرائن النّحوية كما حدّد مفهومها الدّكتور بكر خورشيد (2006): بأنّها

" دالات النّظام النّحوي التي بها تتكشف معاني الأبواب والصّيغ وتتمايز، فلا تختلط ولا تلتبس وهي منظومة متكاملة هدفها المعنى وكلّ ما يكتنفه من ملايسات الحال المحيطة به" (ص. 450).

ولو قمنا بمقاربة دقيقة بين القرائن والعدول النّحوي لوجدناهما يشتبهان كثيراً ويلتقيان في كونهما يسعيان إلى جعل القاعدة صحيحة لا يشوبها شائب، فإذا كانت القرائن النّحوية علامات تتوضّح من خلالها معاني الأبواب النّحوية فإنّ العدول هو إسقاط قرينة مهمّة لا يحسن الاعتماد عليها في الوصول إلى المعنى، وإذا اعتمدنا عليها لا يأمن الوقوع في اللبس، لكنّ العدول لا يعني بذلك فتح الباب على مصراعيه أمام العبث في علاقات الجمل وقرائنها اعتماداً على فهم المعنى وعدم اللبس بل يكون في حدود خاصة ومواقف شائعة (عزيز، 2009).

وقد حاز موضوع أمن اللبس اهتمام العلماء مشيرين إليه في كتبهم ومصنفاتهم حتى إن الرّزركشي أفرد له باباً في كتابه (البرهان في علوم القرآن) سمّاه "إزالة اللبس حيث يكون الضمير يوهّم أنّه غير المراد" (الحمّوز، 1987).

وعقد السيوطي في (الأشباه والنظائر) فصلاً خاصاً تحت عنوان "اللبس محذور" تعرّض فيه للأساس الذي هيكل نحاة العربية عليه قواعدهم، وأسسوا بناءً عليه تصوّراتهم وتعليقاتهم لمباحث اللغة، فاللبس محذور عندهم ولا ينبغي إلا أن يكون كذلك ولهذا بحثوا في الأشباه والنظائر التي يمكن أن يقع الخلط واللبس فيها كي تجتنب (خورشيد، 2006).

أما عند المحدثين فقد كانت دراسة اللبس أكثر وضوحاً من تلك التي كانت عند القدماء ، فقد جاءت أبحاثهم لها ميوّبة ومصنفة بشكلٍ جعل الظاهرة مادة لكثير من الدّراسات(خورشيد، 2006).

أما القرائن فظهر اعتناء المتقدمين بها ومنهم الشيخ شيخ البلاغة عبدالقاهر الجرجاني الذي يقول:

"لا نظم في الكلام ولا ترتيب حتى يعلّق بعضها ببعض، ويبني بعضها على بعض، وتجعل هذه بسبب تلك" (الجرجاني، 1992، ص. 55).

ولعلّ أول من درس قضية القرائن وأشار إليها في كتبه وأولاها اهتماماً كبيراً بعد أن أهملها معظم الدّارسين المحدثين، الدكتور تمام حسان صاحب أجراً محاولة من خلال مخالفته لرؤاد اللغة في العصر الحديث الذين دعوا إلى ضرورة تجديد النحو وإعادة النّظر في تصنيفه من جديد، كما رفض حسان نظرية العامل مقديماً بديلاً عنها هي ما سميت بنظرية (تضافر القرائن) والتي وصفها بقوله:

"وهي ظاهرة ترجع في أساسها إلى أنّه لا يمكن لظاهرة واحدة أن تدلّ بمفردها على معنى بعينه ولو حدث ذلك لكان عدد القرائن بعدد المعاني النّحوية، وهو أمرٌ يتنافى مع مبدأ عام آخر هو تعدد المعاني الوظيفية للمبنى الواحد" (حسان، 1994، ص ص 193-194) .

وقد قامت فكرة "تضافر القرائن" عند حسان على أنّ كلّ منهج علمي من مناهج البحث في الوقت الحاضر أنّه يُعنى أولاً وأخيراً بالإجابة عن (كيف) تتمّ هذه الظاهرة أو تلك، فإذا تعدّى هذا النوع من الإجابة إلى محاولة الإجابة عن (لماذا) تتمّ هذه الظاهرة أو تلك لم يعد هذا منهجاً علمياً ، بل لا مفرّ من وصفه بالحدس والتخمين... (حسان، 2000).

فالقرائن كلها مسؤولة عن أمن اللبس وعن وضوح المعنى ولا تستعمل واحدة منها بمفردها للدلالة على معنى منها، وإنما تجتمع القرائن متضافرة لتدلّ على المعنى النّحوي وتنتجه لا كما يأتي حاصل الجمع من اجتماع مفردات المعدودات بل كما يأتي المركب الكيماوي من عناصر مختلفة، أي أنّه إذا صحّ أن تسمى مفردات القرائن عند إرادة التّحليل فإنّ الاستعمال اللغوي لا يعرف من أمر ذلك شيئاً ولا يعرف إلا قرينة كبرى واحدة يسميها (وضوح المعنى) ويسميها اللغويون (أمن اللبس) وتقوم هذه القرينة الكبرى من قرائنها الفرعية مقام ناتج التّفاعل الكيميائي من العناصر التي تنتج عنها إذ لا يشبه أحدٌ منها واحداً بمفرده

(حسان, 1994)، فإذا كانت وظيفة القرينة في الكلام دائماً أن تعين على أمن اللبس كقانونٍ أساسي عام يحكم عملية الاتصال اللغوي فإنّ تضافرها يعني تعاونها وتعالقها وتأزرها على إنتاج المعنى النحوي وحفظه من اللبس (خورشيد، 2006)

المبحث الأول العدول في الرتبة:

يُعدّ التقديم والتأخير من أبرز الظواهر اللغوية والفنية التي تدلّ على مرونة اللغة ومرونة نظامها في ليست قوالب جامدة، ويراد بالتقديم والتأخير أن تخالف عناصر التركيب ترتيبها الأصلي في سياقٍ ما، فيتقدّم ما الأصل فيه أن يتأخّر، ويتأخّر ما الأصل فيه أن يتقدّم، وقد أثنى العلماء على هذا الأسلوب اللطيف البديع في اللغة، فقال عبد القاهر الجرجاني مُشيداً بفوائده :

"هو بابٌ كثير الفوائد، جمّ المحاسن، واسع التصرف، بعيد الغاية، لا يزال يُفتّر لك عن بديعه، ويفضي بك إلى لطيفه" (الجرجاني، 1992، ص. 106).

ويقول الزركشي في كتابه البرهان في علوم القرآن أيضاً مبدياً محاسن هذا الأسلوب:

"هو أحد أساليب البلاغة فإنهم في أتوابه دلالة على تمكّنهم في الفصاحة وملكتهم في الكلام وانقياده لهم، وله في القلوب أحسن موقع وأعذب مذاق" (الزركشي، 1957، ص. 233).

وللتقديم والتأخير ضابطٌ لولاه لم يكن ثمة تقديمٌ ولا تأخير هو ضابط الرتبة الذي يُعدّ جزءاً من النظام النحوي في تحديد موقع الكلمة من بناء الجملة، وهناك تجاذب بينها وبين الإعراب، فالرتبة في اللغات غير الإعرابية تحدّد الوظيفة التركيبية لأجزاء الجملة، أمّا في اللغات الإعرابية فتظهر مرونة الرتبة وإتاحتها حرية الحركة لتلك الأجزاء بسبب تكفّل الإعراب بتحديد الوظيفة التركيبية لها، فإذا خفي الإعراب انتفى ذلك ووجب الالتزام بالرتبة.

وثمة نوعان من الرتبة يطلق على أحدهما الرتب المحفوظة وهي أنّ الترتيب السياقي للكلمات فيها يراعى في نظام اللغة وفي الاستعمال ولا يقع خلافه إلا موصوفاً بالخطأ النحوي.

أمّا النوع الثاني وهو الرتب غير المحفوظة فهي التي يكون لترتيب الكلمات فيها أصل افتراضي اتخذها النظام النحوي، والعلة في تسمية هذه الرتب غير محفظة هي أنّها تُهدر إذا أمن اللبس أو اقتضى السياق تأخرها كما هو الحال في

تقديم الخبر على المبتدأ جوازاً أو وجوباً، ولكنها قد تُحفظ إذا خيف اللبس نحو قولنا "ضرب موسى عيسى"، فالحال يدعو إلى حفظ الرتبة لأن أمن اللبس متوقف على ذلك، بمعنى آخر أن الرتبة غير المحفوظة تصبح محفوظة في حال وجود قرينة دالة على التقديم، فانتقال الرتبة من دائرة الرتبة غير المحفوظة إلى دائرة الرتبة المحفوظة أمر وارد.

أما عن أسباب التقديم والتأخير ولجوء المتكلم إلى مخالفة الأصل من تقديم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفاعل وغير ذلك، فبيّن الزركشي عدّة أسباب ودوافع تدعو المتكلم إلى الخروج عن الأصل في بعض المفاهيم النحوية، فيتعرّض الزركشي في معرضه حديثه عن التقديم والتأخير لتلك الأسباب ومنها:

- 1- أن يكون أصله التقديم ولا مقتضى للعدول عنه نحو: جاء زيدٌ راكباً.
- 2- أن يكون في التأخير إخلال ببيان المعنى.
- 3- أن يكون في التأخير إخلالاً ببيان التناسب، فيقدم لمشاكله الكلام ولرعاية الفاصلة، وجعل منه السكاكي قوله تعالى ﴿ أَمَّا بِرَبِّ هَارُونَ وَمُوسَى ﴾ [القرآن الكريم، طه: 70] بتقديم هارون مع أنّ موسى أحقّ بالتقديم.
- 4- لعظمته أو الاهتمام به نحو قوله تعالى ﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ ﴾ [القرآن الكريم، البقرة: 43] فبدأ بالصلاة لأنها أهمّ.
- 5- أن يكون خاطر ملقناً إليه والهمة معقودة به.
- 6- أن يكون التقديم لإرادة التّكيت والتّعجب من حال المذكور، كتقديم المفعول الثاني على الأول في قوله تعالى ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ [القرآن الكريم، الأنعام: 100].
والأصل: الجنّ شركاء، وقدّم لأنّ المقصود التّوبيخ وتقديم الشركاء أبلغ في الحصول.
- 7- الاختصاص كقوله تعالى ﴿ إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ ﴾ [القرآن الكريم، البقرة: 172]، أي إن كنتم تخصّونه بالعبادة. (الزركشي، 1957، ص ص 233-234)

ويقف هذا المبحث عند صورٍ من التّقديم والتّأخير التي عدل فيها النّبّي صلى الله عليه وسلّم عن الأصل في أحاديثه، ومناقشة سبب العدول في تلك النّماذج المُختارة للدراسة، وتبيان أهميّة قرينة الرّتبة من جهة وجواز اطّراحها عند أمن اللبس من جهةٍ أخرى.

القسم الأول تقديم الخبر على المبتدأ:

يوضّح ابن يعيش النّحوي الخبر في العربيّة بقوله:

هو الجزء المستفاد الذي يستفيده السّامع، ويصير مع المبتدأ كلاماً تامّاً، والذي يدلّ على ذلك أنّه به يقع التّصديق والتّكذيب فإذا قلت عبدالله منطلق فالصدق والكذب إنّما وقع في انطلاق "عبدالله" لا في "عبدالله" (ابن يعيش، 2001، ص. 227).

والأصل في الخبر رتبة التّأخير عن المبتدأ لأنّه مسند ومخبر به مثله كمثل الفاعل في مقابلة الجملة الفعلية، إلا أنّ النّحاة وضعوا شروطاً وحالات مخصوصة لتقديم الخبر على المبتدأ، فيجب تقدّم الخبر على المبتدأ إذا وجد في الكلام دلائل لفظية تقتضي تقدّم الخبر، وذلك بأن تحتمّ الدلائل عكس التّرتيب في الجملة الاسميّة حينئذٍ لا يستعمل الخبر إلا مُقدّماً كاسم الاستفهام أين وكيف مثلاً يجب أن يذكر في الكلام أولاً وبداهةً أنّ المبتدأ يجب تأخّره، وكذلك في أسلوب القصر البلاغي إذا كان المبتدأ مقصوراً عليه ففي هذه الحالة يجب أيضاً تأخّر المبتدأ.

وكذلك إذا كان في المبتدأ ضمير يعود على شيء في الخبر، وكلّ ما ذكر من تلك الحالات هي دلائل تُحدّد موضع الخبر أولاً وموضع المبتدأ أخيراً (عيد، 2009).

أمّا أغراض تقديم الخبر فمتعددة في الحديث النّبوي، ومما منها على سبيل التّخصيص قول رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جمع الأنصار: (هل فيكم أحدٌ من غيركم؟ قالوا: لا، إلا ابن أخت لنا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: ابن أخت القوم من أنفسهم) [مسند أحمد، 13933: 375/21]، والشّاهد تقدّم المسند "فيكم" لغاية الاختصاص، فكأنه صلى الله عليه وسلم قال "يا معشر الأنصار فقط" لأنّه ربّما كان هناك من غيرهم، فالسؤال في الحديث "هل فيكم أحد من غيركم" ليس لكلّ من في المجلس وإنّما هو للمدعوين منهم، وبهذا يكون الذين من غيرهم في المجلس هو التّظير لهم فقدّم الخبر لأجل الاختصاص والله تعالى أعلم.

ومن ذلك أيضاً حديث عليّ رضي الله عنه قال: (كنت رجلاً مذاءً, فإذا أمذيت اغتسلت فأمرتُ المقداد بن الأسود فسأل النبي صلى الله عليه وسلم فضحك وقال: فيه الوضوء) [مسند أحمد, 213/2: 856], ومقام الاستشهاد قوله " فيه الوضوء ", فالظاهر أنّ التقديم في الحديث كلن من أجل الاختصاص, والدليل على ذلك ما ذكره ابن حجر العسقلاني رحمه الله حين علق على هذا الحديث, إذ يقول:

"واستدلّ بقوله صلى الله عليه وسلم على أنّ الغسل لا يجب بخروج المذي... وهو إجماع" (العسقلاني, 1379, ص. 380).

ولما كان التخصيص إنّما هو باعتبار التّظير الذي يُتوهم فيه المشاركة (الصعيدي, 2005), وكان سياق الحديث يُفهم منه أنّ الكلام عن المذي يجب منه الوضوء أم الغسل كان كلامه صلى الله عليه وسلم على نفي الغسل بسبب المذي وتخصيصه بالوضوء لأنّ غيره يستوجب الغسل كالمني.

ويذكر البلاغيون من أغراض تقديم الخبر على المبتدأ تنبيه السامع أنّ المتقدّم خبر لا نعت, وورد من هذا المعنى في مسند الإمام أحمد أنّ رجلاً قال يا رسول الله: هل يصلي الرجل في الثوب الواحد, فقال النبي صلى الله عليه وسلم: أولكلكم ثوبان؟! [مسند أحمد, 49/13: 70606], قال الكرمانى (1981):

لفظه استخبار ومعناه الإخبار عن الحالة التي كانوا عليها من ضيق الثياب وقد وقعت الفتوى عن طريق النجوى, ثم استقصار فهمهم كأنه يقول إذا علمتم أنّ ستر العورة فرض والصلاة لازمة, وليس لكل واحد منكم ثوبان, فكيف لو تعلموا أنّ الصلاة جائزة, أي مع مراعاة ستر العورة. (ص. 17)

فتقديم الجار والمجرور كان من أجل التّنبيه من أول زمان إيراد الكلام على أنّ المتقدّم خبر لا نعت, ولا يخفى ما في هذا العدول من جماليّة التّعبير وإيضاح المعنى بأسلوب بلاغي لطيف, كما نلاحظ كيف ساهمت قرينة الرّتبة في إيجاز العدول لأمن اللبس الحاصل من الكلام وعدم الإخلال بالمعنى.

وورد من هذا القبيل أيضاً حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (بينما رجل يمشي وهو في الطّريق إذ اشتدّ عليه العطش, فوجد بئراً فنزل فيها فشرب ثم خرج, فإذا كلب يلهث يأكل الثرى من العطش, فقال: لقد بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي بلغني فنزل البئر فملاً خفه ماءً ثم أمسكه بفيه حتى رقي به فسقى الكلب, فشكر الله له فغفر له, قالوا يا رسول الله: وإنّ لنا في البهائم لأجر؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: في كلّ ذات كبد رطبة أجر) [مسند أحمد, 14/461: 8874], قال النّوّوي رحمه الله (1392):

"في قوله في كلّ كبد رطوبة أجر معناه الإحسان إلى كلّ حيوان حيّ بسقيه ونحوه أجزّ، وسَمّي الحي
ذا كبد رطوبة لأنّ الميت يجفّ جسمه وكبده، ففي هذا الحديث يظهر الحثّ على الإحسان إلى الحيوان المحترم
وهو ما لا يؤمر بقتله" (النوّي، ص. 241).

فيظهر من تأمل الحديث أنّ تقديم الخبر كان لتنبه السامع على أنّ المتقدم خبر لا نعت من بداية الأمر فالمقام يقتضي
تعجيل المراد من بداية الكلام والإسراع فيه تحقيقاً للخبريّة في ذهن السامع فراراً من ذهوله عن المراد وللاعتناء بمعنى
الإحسان لكلّ ذي كبد رطب، فلو أحرّ الخبر لثوّم أنه نعت لما قبله، فيفوت العرض من إثبات الأجر الكبير على
الإحسان إلى كلّ حيوان محترم حيّ.

ومن الأغراض التي تقف وراء تقديم خبر المبتدأ ما يطلق عليه (التعجيل بالمسرة) فيكون الداعي إلى ذلك التّقديم
الرغبة في إدخال السرور على المخاطب، وجاء من ذلك في مسند الإمام أحمد حديث أم سلمة رضي الله عنها إذ قالت
يا رسول الله: هل من أجر في بني سلمة أن أنفق عليهم ولست بتاركهم هكذا وهكذا، إنّما هم بنيّ، قال: نعم، لك فيهم
أجر ما أنفقت عليهم (مسند أحمد، 271/44: 26671).

إذ المعلوم أنّ النّفقة على الأبناء واجبةٌ على أبيهم فلا يجب عليها نفقة بنينا، ولهذا لم يأمر النبي صلى الله عليه
وسلم أمّ سلمة بالإنفاق على بنينا وإنّما قال: لك أجر ما أنفقت عليهم (العيني، د.ت).

والذي يبدو للباحث أنّ الغرض من التّقديم في الحديث كان للتعجيل بمسرة أم المؤمنين رضي الله عنها، والمبادرة
والتّبكير بإدخال الفرح والسرور على قلبها، لأنّها لما قالت: هل لي، قال صلى الله عليه وسلم نعم لك، فعندما كان
حرصها واهتمامها وعنايتها بالأجر من ذلك العمل عجل لها عليه الصّلاة والسّلام بأنّ لها أجراً على هذه النّفقة، ولا
يخفى ما في هذا التّقديم من توكيد ضمنيّ في حثّ الزّوجات وحضهنّ على الإنفاق على الأبناء لما فيه من الأجر
العظيم والخير العميم والثّواب الوفير من عند الله تعالى.

القسم الثاني تقديم الفاعل على الفعل:

إنّ الأصل في الجملة التي مسندها فعل أن يتقدّم المسند على المسند إليه أي أن يتقدّم الفعل ويليه الفاعل نحو:
نجح الطالب، وهذا ما جرى على ألسنة العرب بالاتفاق بينهم، والفاعل هو ما قدم الفعل التام أو شبهه عليه بالأصالة
وأُسند إليه على جهة قيامه به أو وقوعه منه (الفاكهاني، 1993)، كما يعرفه الأشموني (1998) بقوله:

"هو الاسم الذي أسند إليه فعل تام أصلي أو مؤول به" (ص.386)

ويفهم من هذا أنّ الأصل في الجملة الفعلية أن يتأخر الفاعل على فعله فإذا جاء في الكلام ما ظاهره عدول عن الأصل بأن يتقدّم الفاعل على فعله العامل فيه فهو تقديم لا على نية التأخير وهذا التقديم عند جمهور النحويين ينقل الفاعل من بابه إلى باب الابتداء، أمّا الكوفيون والأخفش «ت215هـ» فقد أجازوا تقديم الفاعل على فعله مع بقاء حكمه على ما كان عليه، بمعنى أن يكون له الحكم نفسه الذي كان عليه قبل التقديم وهو الفاعلية مُستدلّين على جواز هذا التقديم بقول الرّبّاء:

ما للجمال مشيها وئيدا أجنلاً يحملن أم حديدا

فإنّ "مشيها" عندهم فاعل لـ"وئيدا" في حين يرى البصريون أنّها مبتدأ و"وئيدا" حال أغنت عن الخبر فهي تسد مسدّه أو أنّها مبتدأ محذوف الخبر لأنّ الأصل في الفاعل أن يلي الفعل أو شبهه ولأنّه كالجزء منه ولأنّ تقديمه يوقع في اللبس بينه وبين المبتدأ(ابن عقيل،1980).

فالجملة في نظر البصريين تنتقل إلى باب الاسمية عند تقدّم الفاعل، وتبقى على حالتها فعلية عند الكوفيّين، ولاشك أنّ ثمة فرق معنويّ في الحالتين، فالاسم في الجملة الفعلية في قولنا جلس زيدٌ مثلاً يتّصف بالفعل اتّصافاً متجدّداً، وليس هو كذلك في الجملة الاسمية إذ إنّ الاسم يتّصف فيها اتّصافاً ثابتاً دون استمرارية، وهذا يعني أنّ للمبتدأ في الجملة العربية دلالة تختلف عنها في الفاعل، ذلك أنّ المبتدأ لا يتميّز عن الفاعل بمكانه وإنما يتميّز بما هو أعمق من هذا وأدقّ، يتميّز بأنّه يتّصف بالمسند اتّصافاً ثابتاً ولا يتحقّق إلا إذا كان المسند اسماً جامداً أو وصفاً دالاً على الدوام وأنّ الفاعل وهو مسند إليه أيضاً إنّما يتّصف بالمسند اتّصافاً متجدّداً ولا يتحقّق هذا إلا كون المسند فعلاً أو وصفاً دالاً على التجدد (المخزومي،1986)، فالثبوت هو أحد الأغراض التي تجعل المتكلم يعدل عن الأصل، ومن أغراض تقدم الفاعل على الفعل وصيرورته مبتدأ، وممن أشار إلى هذا الغرض شيخ البلاغيين عبدالقاهر الجرجاني بقوله:

"أن تقول أنا كتبت في معنى فلان وأنا شفعت في بابه، تريد أن تدّعي الانفراد بذلك والاستبداد به وتزيد الانتباه فيه وتردّ على من زعم أنّ ذلك كان من غيرك أو غيرك قد كتب فيه"(الجرجاني،1992، ص. 128).

ويذكر البلاغيون غرضاً آخر لذلك التقديم هو القصد إلى الفاعل، وأشار إليه أيضاً الجرجاني قائلاً:

"إذا قلت فلان قد فعل، وأنا فعلت، وأنت فعلت اقتضى أن يكون القصد إلى الفاعل"(الجرجاني،ص.128)

وأضافوا كذلك غرضاً للعدول عن تأخير الفاعل إلى تقديمه يتمثل بتقوية الحكم وتأكيده، يقول الشيخ عبد القاهر في ذلك:

إنك إن أردت أن تحقق على السامع أنه قد فعل، وتمنعه من الشك فأنت لذلك تبدأ بذكره وتوقعه أولاً ومن قبل أن تذكر الفعل في نفسه لكي تباعده بذلك من الشبهة وتمنعه من الإنكار، أو من يظن بك الغلط أو التزبد ومثاله هو يعطي الجزيل وهو يحب الثناء ولا تريد أن ترعم أنه ليس هنا من يعطي الجزيل ويحب الثناء غيره. (الجرجاني، ص. 129)

فالابتداء بالاسم للتنبية وتقوية الحكم وتوكيده بخلاف لو أتى الفاعل على أصله متأخراً عن الفعل فإنه ليس هناك ما يدل على التنبية أو الثبوت أو التأكيد، ومن هذا نستطيع فهم سر مجيء الجملة الاسمية فهي أكثر توكيداً من الجملة الفعلية.

ومما جاء على تلك الأغراض من نماذج العدول في مسند الإمام أحمد قول النبي صلى الله عليه وسلم: (الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مصلاه الذي صلى فيه ما لم يحدث: اللهم اغفر له، اللهم ارحمه) [مسند أحمد، 477/13: 812]، فقد كان لتقديم "الملائكة" دلالات وأغراض عديدة منها إثبات صلاة الملائكة عليهم السلام على المسلم الماكن في المسجد منتظراً الصلاة، وتخصيص الملائكة بفعل الصلاة لعلو مقامها وشأنها فهم الذين اصطفاهم الله سبحانه وتعالى لخدمته، فلا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، وكذلك برز في الحديث معنى القصد إلى الفاعل فهو وإن قدم الاسم وصار مبتدأ من حيث الصناعة إلا أنه فاعل في المعنى لا شك، والمعنى الذي تضمنه الحديث هو إثبات صلاة الملائكة على ذاك الرجل مع استمرار تلك الصلاة عليه طيلة وقت انتظاره للصلاة، وهذا ما دل عليه الفعل المضارع "تصلي" الذي يفيد عادة التجدد والاستمرار.

ومن تلك الشواهد أيضاً التي يلاحظ فيها جمالية العدول ودلالاته البلاغية والتي تحدث أثراً في نفس المتلقي قول النبي صلى الله عليه وسلم: (البكر تستأمر والثيب تُشاور، قيل يا رسول الله: إن البكر تستحي، قال: سكوتها رضاها) [مسند أحمد، 33/12: 7131]، قوله تستأمر: أي يُطلب منها الإذن في زواجها حتى لو بالسكوت أما المشاورة فهب أمرها بالنكاح صريحاً (السندي، 2008، 46/5)، أي إن البكر لا تحتاج إلى إذن صريح منها كالثيب بل يُكتفى بسكوتها لشدة حياؤها.

وفي تقديم ما أصله التأخير الواقع في كلمتي (البكر، الثيب) ثبوت شرعية الزواج منهما فلا بدّ من موافقتها على الزواج سواء بالقول أو بالإشارة أو السكوت بالنسبة للبكر التي لم يسبق لها أن تزوّجت من قبل.

كما يظهر في الحديث تخصيص البكر بعدم ضرورة النطق بالموافقة لما يحصل عندها من الحياء عادة، فقدّم الاسم مع كونه أحقّ بالتأخير لتخصيص البكر بالموافقة ولو سكوتاً، كما خصّص الثيب بنطق الموافقة لأنها مرّت بمرحلة زواج سابق، فلا يوجد لديها ذاك المانع تجاه هذا الأمر، وكذلك إنّ في تقديمهما قصدٌ إلى الفاعل من حيث المعنى، وكون الحديث النبوي أحد مصادر التشريع الإسلامي، وشاهدنا في الحديث بمثابة نصّ شرعيّ، فقد قدّم (البكر، الثيب) لتقوية الحكم وتأكيد والتنبية على العمل به من المسلمين عامّة والله تعالى أعلم.

وورد من تلك الأمثلة في المسند قول الرسول صلى الله عليه وسلم: (حدّ يُعمل في الأرض خيرٌ لأهل الأرض من أن يُمطروا ثلاثين صباحاً) [مسند أحمد، 15/124: 9226]، قال السندي (2008):

"قوله حدّ يُعمل أي يُجرى، والمراد أنّ إجراء حدّ من حدود الله أكثر بركة للناس من هذا المطر العظيم، ففيه ترغيب لإقامتها" (ص. 197).

ومقام الاستشهاد في الحديث قوله "حدّ يُعمل" فقد كان الأصل تأخير الاسم عن الفعل لأنّه فاعل له وربّته التأخير لكنّه قدّمه لثبوت ضرورة العمل بأحكام الله عزّ وجلّ وحدوده التي حدّها على عباده للمنهيّات في شرعنا الحنيف، وهذا التّركيب متشابه مع ما سبقه من الأحاديث في هذا القسم ولعلّ في ذلك توجيهاً للدلالة وتوظيفاً للمعنى، فأهميّة العمل بالحدّ قدّمه على الفعل مع استمرار ذلك العمل وتهيئة ظروفه إلى يوم القيامة، فدلّ الفعل المضارع "يعمل" على تخصيص للحدّ الذي قرّره الشّارع الحكيم في القرآن الكريم والسّنة المطهّرة لا العادات والأعراف التي لا يحتكم إليها إلا أهل الجهالة والضلال، وبهذا تتحوّل الجملة الفعلية في الأصل إلى اسمية ليكون القصد إلى الحدّ الذي يُعتبر فاعلاً في المعنى وتنبية الأذهان إلى ما سيكون عليه الخبر آخراً.

فالعدول في تقديم الفاعل في غالبية أحاديثه عليه الصّلاة والسّلام اندرجت تحت تلك الأغراض التي سبق ذكرها وهي الأغراض الأساسيّة والرئيسية في هذا العدول.

القسم الثالث تقديم الظرف والجار والمجرور :

أطلق النحاة على الظرف والجار والمجرور شبه جملة بسبب التشابه في التركيب والدلالة والعمل، فشبه الجملة تتألف من كلمتين أو أكثر لفظاً أو تقديراً، والتعلق بكون محذوف يُعدُّ تركيباً مثل الجملة، وشبه الجملة تعني أحياناً عن ذكر الجملة وتقوم مقامها (قباوة، 1989)، وتلعب شبه الجملة دوراً أساسياً في إحداث تغيير في رتبة الجملة سوء أكانت اسمية أو فعلية، وهذا التقديم والتأخير لا يكون ضرباً من العبث اللفظي، إنما هو ذو قيمة بلاغية تُستشف من السياق الذي وردت فيه، وهناك حالات كثيرة من التقديم والتأخير في الجملة العربية كان سببها وجود شبه الجملة في مكوناتها.

ولا يخفى أنّ غاية التقديم الأساسية لشبه الجملة هي العناية بالمتقدم لأهميته من جهة، وتعظيمه من جهة أخرى، لكن تبقى هناك أسباب أخرى تبرز عبر السياق الذي يجعل المتكلم ينحاز نحو التقديم، فالفاصلة القرآنية كانت دافعاً لتقدم الخبر في قوله تعالى ﴿فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةَ مُوسَىٰ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَىٰ﴾ [القرآن الكريم، طه: 67-68]، فقد قدّم الباربي عزّ وجل الجار والمجرور والمفعول به على الفاعل مراعاةً لعدم الإخلال بتناسب الفواصل، وبالتالي جوز النحاة تقديم الظروف والجار والمجرور على رتبة المبتدأ أو الفعل أو الفاعل أو المفعول وذلك لتحقيق أغراض بلاغية يرمي إليها المتكلم في طياته حديثه.

ويعدُّ غرض الاهتمام من أكثر الأغراض لجوءاً إليه في العدول بتقديم شبه الجملة على غيرها من المكونات والعناصر في الجملة، وقد ورد في الحديث النبوي الشريف من هذا الغرض ففي مسند الإمام أحمد عن جرير بن عبدالله قال: (كنا جلوساً عن النبي صلى الله عليه وسلم فنظر إلى القمر ليلة البدر فقال: أما إنكم ستعرضون على ربكم عزّ وجل فترونه كما ترون هذا القمر لا تضامون فيه)

[مسند أحمد، 31/569: 19251]، فالاهتمام في الحديث منصبٌ على القمر، ولو لم يكن كذلك لقدّم المفعول به على شبه الجملة، لكنّ النبي صلى الله عليه وسلم كان مهتماً بالقمر والنظر إليه، وتأتي أهمية القمر برؤية الله تبارك وتعالى يوم القيامة، فجاز العدول هنا لتلك الغاية البلاغية التي قصدها عليه الصلاة والسلام.

ومن الشواهد التي جاءت على هذا النمط حديث النبي صلى الله عليه وسلم: (من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه) [مسند أحمد، 3/259: 1737]، ذكر الشيخ أبو حامد فيما أورده الإمام الطيبي (1997):

وحدّ ما لا يعنيه في الكلام أن تتكلم بكل ما لو سُكت عنه لم تأثم ولم تتضرر في حال ولا مال، فإنك به مضيع زمانك ومحاسبة على عمل لسانك إذ تستبدل الذي هو أدنى بالذي هو خير، لأنك لو صرفت زمان الكلام في الفكر والذكر ربّما يفتح لك من نفحات رحمة الله تعالى ما يعظم جدواه، ولو سبحت الله تعالى بنى لك بها قصرًا

في الجنة، ومن قدر على أن يأخذ كنزاً من الكنوز فأخذ بدله مدرة لا ينتفع بها كان خاسراً خسراناً مبيناً. (ص. 3125).

فلا ضرورة لتقية الإسلام من كل ما يشوبه وأهميته ذلك في الشرع الحنيف قدم حسن الإسلام على العمل الذي من شأنه إحباط ما يقوم به المرء في الدنيا والعود عليه بالضرر والخسران في الآخرة.

ومما جاء من تقديم شبه الجملة لغرض الاختصاص، قول النبي صلى الله عليه وسلم حين مات النجاشي ملك الحبشة: (مات اليوم عبدٌ لله صالح: أصحمة، فقوموا فصلوا عليه، فقام فأمتنا فصلّى عليه) [مسند أحمد، 321/22: 14433]، حيث تقدم الظرف "اليوم" على الفاعل "عبد" لغرض يتمثل بإرادة النبي صلى الله عليه وسلم وهو التخصيص، أي تخصيص موت النجاشي في هذا اليوم تحديداً لا غيره من الأيام، كما أنه في إخباره صلى الله عليه وسلم لصحابته بموته قبل أن يصل نبأ موته إلى المدينة معجزة من معجزاته عليه السلام، فالمسافة بعيدة وشاسعة بين المدينة والحبشة.

وورد أيضاً على سبيل التخصيص ما رواه عبدالله بن حنظلة بن الزاهب: (أن رجلاً سلم على النبي صلى الله عليه وسلم وقد بال، فلم يردّ عليه النبي صلى الله عليه وسلم حتى قال بيده إلى الحائط، يعني أنه تيمم) [مسند أحمد، 290/36: 21959]، فالتخصيص واضح في الحديث دلّ عليه تقدم شبه الجملة على لفظ "النبي" فالنبي عليه السلام لم يرد عليه لا غيره، لأنه هو المقصود بالسلام دون غيره، ويلاحظ أيضاً أن إقحام الجار والمجرور بين الفعل والفاعل لم يحدث أي لبس أو خلل بالوظيفة التركيبية لكل عنصر من عناصر الجملة، فقد توسع النحاة في شبه الجملة بنوعيه ما لم يتوسّعوا في غيرهما.

وقد يتداخل غرض التخصيص في العدول بتقديم شبه الجملة بغرض آخر فتكون غاية العدول مركبة من غائتين إن صحّ التعبير، ومما أفاد التخصيص ممزوجاً بالتعظيم في المسند قوله صلى الله عليه وسلم: (في صيام ثلاثة أيام من الشهر: صوم الدهر وإفطاره) [مسند أحمد، 350/24: 15584] حيث إنّ صيام كل يوم يعدل عشرة أيام، وإفطار الدهر: أي غالبه حقيقةً، فيحصل للصائم بذلك من الأجر الشيء العظيم والثواب الجزيل، فهو من حيث الأجر صائم، ومن حيث الراحة مفطر وفي هذا ترغيبٌ لصيام ثلاثة أيام من الشهر وهي الأيام البيض التي سنّ لنا النبي صلى الله عليه وسلم صيامها وهي أيام الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر من كل شهر قمرى (السندي، 2008)، فأفاد تقديم صيام ثلاثة أيام تخصيصها من بين أيام الشهر بالفضل والأجر والثواب من جهة تعظيم تلك الأيام وما فيها من الخير

العميم والبركة الكثيرة من جهةٍ أخرى, فكان بإمكانه عليه الصلّاة والسّلام إجراء الكلام على أصله من تأخير شبه الجملة لكن لغرض التّخصيص والتّعظيم قدّم الجار والمجرور لانتباه السّامع إلى أهميّة صيام تلك الأيام والمداومة عليها.

وقد تُقدّم شبه الجملة للدلالة على الشّمول والتّعميم وذلك إذا كانت شبه الجملة محتوية على لفظ "كل" فتعبّر بذلك تلك الكلمة على عموم المقصود لا تخصيصه, ومن ذلك القبيل ما جاء عن أبي سعيدٍ عن أبيه عن جدّه أنّ رسول الله صلى الله عليه وسلّم قال:(على كلّ مسلم صدقة, قال: أفرأيت إن لم يجد؟ قال: يعمل بيده فينفع نفسه ويتصدّق. قال: أفرأيت إن لم يستطع أن يفعل؟ قال: يعين ذا الحاجة الملهوف قال: أفرأيت إن لم يفعل؟ قال: يأمر بالخير أو بالعدل, قال: أفرأيت إن لم أن يفعل؟ قال: يمسك عن الشّر فإنّه له صدقة)[مسند أحمد, 298/32: 19531], قال السّندي(2008):

"قوله "على كلّ مسلم" تتأكّد عليه الصدقة وبين أنّ هذه الصدقة لا تتوقّف على المال, بل تحصل بكلّ معروفٍ حتّى بالإمساك عن الشّر"(ص. 426).

ولعلّ السّامع لهذا الحديث يعتقد بوجود الصدقة لوجود حرف الجرّ الذي يوحي بوجود الأمر غير أنّها ليست واجبة وإنّما هي من النّوافل ولمن أراد تأديتها باختياريه دون إجبار وما تقديمه للمسند إلا على سبيل الاستحباب المتأكّد ولا حقّ في المال سوى الرّكاة.

وعلاوةً على غرض الشمول الذي بيّنه الباحث في الحديث يتراءى للنّاظر فيه أيضاً معنى التّخصيص فهو بتقديمه شبه الجملة "على كلّ مسلم" يفسّر عدم إمكانيّة غير المسلم لإعطاء الصدقة وإن أعطاهها فهي ليست صدقة, لأنّ الكافر لا تنطبق عليه الأحكام المُكلّف بها من كان تحت ظلال الدّين الإسلامي, فلو أنّه قال "الصدقة على كلّ مسلم" لكان من الممكن كونه مسلماً وغير مسلم أمّا إنّه حين قدّمه فقد خصّص أنّ المسلم هو الذي يتصدّق وعليه ذلك لا على غيره.

كما أنّ العدول في تقديم شبه الجملة قد يفيد التقليل في بعض الأحيان وقد ورد في التقليل ألفاظاً معيّنة تدلّ, وممّا جاء على هذا النمط من التّقديم حديث النبي صلى الله عليه وسلّم عندما سأله الحارث بن هشام عن كيفية مجيء الوحي عليه فقال عليه الصلّاة والسّلام:(أحياناً يأتيني في مثل صلصلة الجرس وهو أشدّه عليّ فيفصم عنّي وقد وعيت ما قال, وأحياناً يتمثّل لي الملك رجلاً فأعي ما يقول, قالت عائشة: ولقد رأيتّه ينزل عليه في اليوم الشّديد البرد فيفصم عنه وإنّ جبينه ليتصدّ عرقاً)[مسند أحمد, 268/43: 26198], فالملك جبريل عليه السّلام لم يكن يأتي النبي صلى الله عليه

وسلمّ بهيئة واحدة بل بصورٍ مختلفة، دلّ على ذلك قوله "أحياناً" أي إنّه كان يأتيه أحياناً بهذا الشكل، وليس كلّ الوقت فكلمة أحياناً تدلّ على التقليل في عدد المرّات التي جاء فيها على هذا الشكل.

ويمكن القول بعد عرض تلك الشواهد على مختلف الأغراض التي تكمن وراء العدول في تقديم الظّروف والجار والمجرور، إنّ البلاغة في الكلام التي يتمتّع بها رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فاقت وصف الواصفين، فتراه يستخدم العدول المناسب عندما يريد التّعبير عن معنى ما، أو عندما يخالطه شعورٌ ما، فيأتي ذلك العدول لإتمام الغاية التي يقصدها عليه الصّلاة والسّلام مما يترك أثراً كبيراً في نفس المخاطبين، فتصغي لحديثه الأذان وترتاح له النفوس والقلوب وتصدّقه العقول

المبحث الثاني العدول في الحذف:

يعتبر الحذف ظاهرة لغوية عامة ومشاركة بين جميع اللغات الإنسانيّة، واللغة العربيّة كغيرها من اللغات الحيّة تنمو وتتطور وفق حتميّة التّطور الذي تتّصف به اللغات، فالأصل في النّظام اللغوي أن تذكر الألفاظ، بيد أنّ اللغة وفق سياقاتها اللغويّة وأنظمتها البلاغيّة تلجأ أحياناً إلى ضروبٍ من الفنون البلاغيّة على سبيل الإيجاز والاختصار، ولغتنا العربيّة من هذا الطّراز اللغويّ الذي يتقنّ في أساليب البيان عن طريق المجاز.

والحذف باصطلاح البلاغيين يكون بحذف شيء من العبارة لا يخلّ بالفهم عند وجود ما يدلّ على المحذوف من قرينة لفظيّة أو معنويّة (الهاشمي، د.ت).

فالمحذوف إذا دلّت عليه دلالة ما كان في حكم الملفوظ به، والمعروف أنّ العربيّة تميل إلى الإيجاز واختصار الكلام، ويوضّح ذلك ما جاء عن أبي عمرو بن العلاء حين سئل: أكانت العرب تطيل؟ فقال: نعم لتبلغ، قيل: أفكانت توجز؟ قال: نعم ليحفظ عنها، فالعرب إلى الإيجاز أميل وعن الإكثار أبعد (كما ورد في ابن جنّي، د.ت)، فإذا لم يكن في الكلام قرينة تدلّ على المحذوف فإنّ ذلك الكلام يعدّ ضرباً من ضروب التّعمية في الكلام والإلغاز.

ويقترب من مصطلح الحذف مصطلح آخر هو الإضمار وهو مأخوذ من قول العرب: ضمير الفرس وغيره ضموراً، وذلك من حَقّة اللحم وقد يكون من الهزال (ابن فارس، 1979)، ودلالة هذه المادة على الضمور الذي فيه نقصان وزن الجسم نتيجة الضعف والهزال يدلّ على إسقاط أو ترك أو حذف شيء منه، لذا فإنّ الإضمار يلتقي مع الحذف في الدلالة على إسقاط شيء ما، ولذلك فإنّ قسماً من علماء اللغة قديماً لا يفرّقون بين هذين المصطلحين فأحياناً يقولون يوجد في الكلام حذف وأحياناً أخرى يقولون: يوجد إضمار، ومن أولئك العلماء شيخ البلاغة عبد القاهر الجرجاني إذ يؤكد ذلك بقوله:

"اعلم أنّ هاهنا باباً من الإضمار والحذف، وما من محذوفٍ تجده قد حذف إلا وأنت تجد حذفه هناك أحسن من ذكره، وترى إضماره في النفس أولى من النطق به، وترى الملاحظة كيف تذهب إن أنت رمت التكلم به" (الجرجاني، 1992، ص. 152)

وأدلة الحذف عديدة متنوعة يمكن إجمالها في نوعين اثنين:

أولهما الدليل الصنّاعي: وهذا يختصّ بمعرفته النحويون لأنّه إنّما عرف من جهة الصنّاعة وذلك كقولهم في قوله تعالى ﴿لَا أُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [القرآن الكريم، القيامة: 1] أنّ التقدير: لأنّا أقسم، وذلك لأنّ فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين، وفي قمتُ وأصك عينه أنّ التقدير: وأنا أصك، لأنّ واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من قد. والثاني الدليل غير الصنّاعي: وهو يقسم إلى قسمين أيضاً:

الحالي: كقولك لمن رفع سوطاً "زيداً" بإضمار "أضرب" ومنه قوله تعالى ﴿قَالُوا سَلَامًا﴾ أي: سلّمنا سلاماً.

والثاني مقال: كقولك لمن قال: من أضرب؟ "زيداً" (ابن هشام، 1985، ص. 789).

أمّا أقسام الحذف فهي عند النحويين فهي على قسمين: حذف واجب وحذف جائز.

فمن الحذف الواجب ما يكون في باب الإغراء والتّحذير، فسيبويه جعل في الكتاب باباً قال فيه:

"هذا باب ما ينتصب على إضمار الفعل المتروك إظهاره استغناء عنه" (سيبويه، 1988، ص. 273).

فقد وضع هذا القول عنواناً أدرج تحته مواضع حذف الفعل وجوباً وكان منها الإغراء والتّحذير.

أمّا الحذف الجائز فهو ما دلّ عليه دليلٌ لفظيٌّ أو مقامي، فمن الأول قولنا: "زيد" جواباً عن سؤال من حضر؟ ومن الثاني قول المستهل: "الهِلال والله" وذلك عند ترائي الناس الهلال، ففي هذا التّعبير يمكن تقدير المحذوف، فيقول القائل:

طلع الهلال أو هذا الهلال, إلا أنّ المتكلم يلجأ إلى الحذف والاختصار في الكلام والذي سوّغ الحذف هنا وجود قرينة حالية مفهومة من المقام.

فالحذف في عمومه عدول أصل الجملة في العربية سواء أكان هذا الأصل مستعملاً أم لم يكن كذلك فالعدول في الحذف الجائز عن أصل مستعمل كانت جميع أجزائه مذكورة, ثمّ حذف جزء منه حذفاً جائزاً اختصاراً أو تخفيفاً أو اتساعاً في التعبير أو غير ذلك من الأغراض التي يؤديها هذا الحذف, لذا نجد الجرجاني يبدع في وصف هذا الأسلوب البليغ قائلاً:

"هذا باب دقيق المسلك, لطيف المآخذ, عجيب الأمر, شبيه السحر, فإنّك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر, والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة, وتجذك أنطق ما تكون إذا لم تنطق, وأنتم ما تكون بياناً إذا لم تبين" (الجرجاني, 1992, ص. 146).

والعرب كانوا يفضلون الحذف على الذكر إذا المخاطب عالماً بالمحذوف, وهذ التفضيل لم يكن عبثاً ومن غير أسباب فهم عرفوا فوائد الحذف واستقرّ في نفوسهم ماله من أثر جمالي وبلاغي يترك عند المخاطب, ويمكن إجمال الفوائد والغايات التي يسعى إليها المتكلم في الحذف فيما يلي:

أولاً التفخيم والإعظام لما فيه من الإبهام: حيث يترك المتكلم عند الحذف مساحة واسعة يتخيّل فيها المخاطب حال المحذوف وهوله منه, وصرّح صاحب منهاج البلغاء بأهميّة الحذف للتعظيم وفائدته إذ يقول:

إنّما يحسن لقوة الدلالة عليه أو لقصدية تعديد أشياء فيكون في تعدادها طول أو سامة, فيحذف ويكتفي بدلالة الحال على ذكرها, ولهذا القصد يورد في المواضع التي يُراد بها التّعجب والتّهويل على النفوس ومنه قوله تعالى ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا فَتَحْتِ أَبْوَابَهَا ﴾ فحذف الجواب إذا كان وصف ما يجذونه ويلقونه عن ذلك لا ينتهي, فجعل الحذف دليلاً على ضيق الكلام عن وصف ما يشاهدونه, وتركت النفوس تقدر ما شأنه ولا تبلغ من ذلك كنه ما هنالك, وكذا قوله تعالى ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ وُقِفُوا عَلَى النَّارِ ﴾ أي لرأيت أمراً فظيعاً لا يكاد تحيط به العبارة. (كما ورد في ابن عقيلة, 1427, ص. 136)

ثانياً التشويق: لأنّ الكلام عندما يكون فيه الحذف فإنّ ذهن السامع يذهب فيه كلّ مذهب بحثاً عن هذا المحذوف.

ثالثاً التلذذ به: لأن كل ما كان الشعور بالمحذوف أعرس كان الالتئاذ به أشد وأحسن, وكان له من الأجر خلاف ما إذا لم يكن هناك حذف.

رابعاً طلب الإيجاز والاختصار: ذلك أن العرب تميل إلى طلب الخفة في الكلام, وهذا يعتبر من أكبر غايات الحذف كما يتراءى للباحث ووقع عليه من الشواهد في هذا الصدد.

خامساً التشجيع على الكلام: ولذا سمّاه ابن جنّي "شجاعة العربيّة", وذلك لأنه يشجّع على الكلام.

سادساً موقعه في النفس: فللحذف وقع حسن على نفس السّامع, ولهذا قال شيخ البلاغيين عبدالقاهر:

"ربّ حذف هو قلادة الجيد وقاعدة التّجويد" (الجرجاني, 1992ص. 151)

والحذف يأتي عادة على نوع من عدة أنواع هي:

- حذف جزء من الكلمة أو ما يُنزل منزلة الكلمة.

- حذف جزء من الجملة كالمسند أو المسند إليه أو أحد متعلّقات الفعل كالمفعول أو الحال أو التّمييز... الخ.

القسم الأول حذف الفعل:

عني النّحاة بالفعل لأنه عمدة في الكلام ولتوقّف بناء الجملة الفعلية عليه، لذا كان لا بدّ من تقديره عند حذفه، والفعل يحذف في عدة أساليب في التّراكيب النّحوية المعدول بها عن أصلها الذي يعتبر في نظر النّحويين جملة فعلية سواء أكان ذلك الأصل عنصراً تركيبياً مستعملاً كما هو في حذف الفعل وجوباً في الإغراء والتّحذير، كما يؤدي هذا الحذف إلى حذف الفاعل الذي يستتر في ذلك الفعل المحذوف ويبقى عند ذلك في الجملة عنصراً واحداً هو الفضلة، نحو قولنا لرجل نحذره من اقتراب النّار "النّار النّار" أي: احذرها.

ومن الأساليب التي برزت في مسند الإمام أحمد من حذف الفعل أسلوب النّداء، والمنادى عند النّحويين مفعول به باتّفاق، إلا أنّهم اختلفوا في عامل النّصب فيه، والذي يذهب إليه جمهور البصريين و ما عليه العمل أنّه منصوب بفعل محذوف وجوباً، وفي هذا يقول إمام النّحويين وحجّة العربية سيبويه:

"علم أنّ النداء كل اسم مضاف فيه فهو على إضمار الفعل المتروك إظهاره، والمفرد رفعٌ وهو في موضع اسم منصوب" (سيبويه، 1988، ص. 182).

فالنّحاة نظروا إلى أسلوب النداء فوجدوه نمطاً معدولاً به عن أصل استعماله، لذلك ذهبوا إلى أنّ المنادى منصوب بفعل محذوف وجوباً، دعا النّحاة إلى تصوّر الأصل إلى ظهور النّصب في تلك الأسماء.

ومما ورد من ذلك في الحديث النبوي الشريف أنّ أبا بكر رضي الله عنه قال: يا رسول الله، كيف الصّلاح بعد هذه الآية؟ قال: (يرحمك الله يا أبا بكر أأنت تمرض؟ أأنت تحزن؟ أأنت تصيبك اللأواء؟ أأنت.....؟ قال: بلى، قال: فإنّ ذلك بذاك) [مسند أحمد، 1/231: 69]، قال السندي (2008):

معنى قوله "كيف الصّلاح" أي صلاح الآخرة وهو النّجاة أو صلاح الدّنيا على وجه يؤدّي إلى نجات الآخرة ولم يسأل عن وجه التّوفيق بين هذه الآية وبين آيات المغفرة والشّفاة، فإنّ التّوفيق إنّ ظهر فيها وإلا يُفوّض الأمر إلى عالمه، ولا ينبغي إظهار التناقض والتّدافع بين الآيات لأنّه من قبيل ضرب البعض بالبعض، وقد جاء عنه النّهي. (ص. 60).

فيلاحظ في الحديث حذف الفعل "أدعو" النّاصب للمنادى "أبا بكر" وهو حذف واجب كما ذكر النّحاة ولا وجه لنكره لكنّه يُقدّر تقديراً لأهمّيته في معنى الجملة وصحّتها من حيث الصّناعة النّحويّة.

وجاء من هذا القبيل أنّ رجلاً من بني سلمة يقال له: سلّيم، أتى رسول الله صلى الله عليه وسلّم فقال: يا رسول الله إنّ معاذ بن جبل يأتينا بعدما ننام ونكون في أعمالنا بالنّهار، فينادي بالصّلاة فنخرج إليه فيطوّل علينا، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (يا معاذ بن جبل لا تكن فتاناً، إمّا أن تصلّي معي وإمّا أن تخفّف على قومك) [مسند أحمد، 34/307: 20699] ويلاحظ في الحديث كذلك حذف الفعل "أدعو" وجوباً، ونكر أداة النداء "يا" عوضاً عنه وقُدّر الفعل لبيان علّة النّصب، فلكثر استعمال هذا الأسلوب حُذف الفعل ووجب تقديره.

ومن مواطن حذف الفعل وجوباً أسلوب الإغراء وهو تنبيه المخاطب على أمرٍ محمود ليفعله (ابن هشام، د.ت)، نحو: الصّدق الصّدق، أي: الزم الصّدق، فيذهب النّحويون إلى أنّ الاسم المنصوب في هذا الأسلوب مفعول به لفعل محذوف وجوباً في حالة التّكرير، فهو محذوف في الاستعمال مُتصوّر في الأصل و معدول عنه في الاستعمال بحذف عنصرين من عناصره الأساسيّة وهي الفعل والفاعل، وفائدة الحذف في أسلوب الإغراء والتّحذير هو التّنبية على أنّ الزّمان يتقاصر عن الإتيان بالمحذوف وأنّ الاشتغال بذكره يُفضي إلى تقويت المهمّ (السّيوطي، 1988).

ومما جاء على هذا النمط حديث أم سلمة رضي الله عنها قالت: (كان من آخر وصية رسول الله صلى الله عليه وسلم: الصلاة الصلوة وما ملكت أيمانكم, حتى جعل نبي الله صلى الله عليه وسلم يلجلجها في صدره وما يفيض بها لسانه) [مسند أحمد, 84/44: 26483] قال السندي في حاشيته :

قوله "الصلاة الصلاة" بالنصب بتقدير: أقيمها أو راعوها واحفظوها (السندي, 2008, ص. 423).

فالظاهر في الحديث حث المسلمين على الالتزام بالصلاة والمحافظة عليها إذ إنها الركن الوحيد الذي فرضه الله في السماء في ليلة الإسراء والمعراج في حين شرع بقية الفرائض في الأرض, فحذف الفعل وجوباً مع أسلوب الإغراء الذي يستغنى عن الفعل فيه لدلالة المقام عليه, والله تعالى أعلم.

وورد في مسند أحمد أيضاً عن علي بن أبي طالب رضوان الله تعالى عنه أنه قال: (وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم بعرفة فقال: " هذا الموقف وعرفة كلها موقف, وأفاض حين غابت الشمس ثم أردف أسامة فجعل يعنق على بعبيره والناس يضربون يميناً وشمالاً يلتفت إليهم ويقول: السكينة أيها الناس) [مسند أحمد, 5/2: 562] قال الشيخ أبو البقاء رحمه الله في تعقيبه على نصب "السكينة":

الوجه أن تنصب "السكينة" على الإغراء, الزموا السكينة كقوله تعالى ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسِكُمْ﴾ (العنكبوت, 1986, ص. 69).

فحذف الفعل وجوباً وقدر بـ"الزموا" لحثهم على التزام السكينة والوقار في ذلك الموقف العظيم, فالعدول تمثل كما يبدو بحذف الفعل عن ذكره وهو الأصل في فيه.

ومن هذا الأسلوب ما رواه عبادة بن الصامت رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (عليك السمع والطاعة في عسرك ويسرك ومنشطك ومكرهك وأثرة عليك ولا تتنازع الأمر أهله وإن رأيت أن لك) [مسند أحمد, 403/37: 22735], ومعناه: أن تسمع كلامي وتطيع أمري وكذا من يقوم مقامه من الخلفاء من بعدي, وذلك في حال النشاط وانسراح الصدر, وطيب القلب, وما يضاد ذلك, وفي حالة اضطواء غيرك عليك في العطاء وغيره (السندي, 2008), فجاء الاسم في هذه الرواية "السمع" منصوباً على الإغراء أي: اسمع وأطع على كل حال (العنكبوت, 1986), فحذف الفعل من تلك الأحاديث على سبيل الوجوب, وقد علل سيبويه ذلك الحذف في حالة التكرير أو العطف بقوله:

إنّما حذفوا الفعل من هذه الأشياء حين ثنّوا لكثرتها في كلامهم واستغناءً بما يرون من الحال من الذّكر،
وصار المفعول الأول بدلاً من اللفظ بالفعل (سيبويه، 1988، ص. 275)

كما يحذف الفعل وجوباً في أسلوب الاختصاص وهو من الأساليب المعدول بها عن أصلها، فالنّحاة يرون أنّ الأصل في قولنا: نحن المسلمين نفي بالعهود هو "نحن أخصّ المسلمين نفي بالعهود"، ولكن هذا الأصل لا يستعمل أبداً، وإنّما هو أصل تصوّر النّحاة وافترضوه وصولاً إلى الإعراب، فحذف الفعل هنا هو خروجٌ عن المعيارية في بناء الجملة العربيّة، وما حذف الفعل في باب الاختصاص إلا لعلم المخاطب به وعدم الحاجة إليه إيجازاً واختصاراً في التعبير، فضلاً عمّا يؤدّبه هذا الأسلوب من أغراض أهمّها توضيح الضّمير المتقدّم على المخصوص وتبينه وتمييزه عن غيره، ولهذا اشترط النّحويّون أن يكون المخصوص اسماً ظاهراً معروفاً، لأنّ الأسماء توضيحاً وتوكيداً للمضمر وتذكيراً، وإذا أبهمت فقد جئت بما هو أشكل من المضمر (سيبويه، 1988، ص. 236).

ومما جاء من هذا الأسلوب في مسند الإمام أحمد أنّ أبا الحوراء قال: قلت للحسن بن عليّ: ما تذكر من رسول الله صلى الله عليه وسلّم؟ قال: أذكر من رسول الله صلى الله عليه وسلّم أنّي أخذت ثمرة من تمر الصدقة فجعلتها في فيّ، قال: فنزعها رسول الله صلى الله عليه وسلّم بلعابها فجعلها في التمر، فقيل: يا رسول الله ما كان عليك من هذه الثمرة لهذا الصّبي؟ قال: إنّ آل محمّد لا تحلّ لنا الصدقة [مسند أحمد، 2/252: 1727] وهذا من خصوصيات أهل بيت النّبي صلى الله عليه وسلّم أنّها تحلّ لهم الهدية أمّا الصدقة فلا تجوز عليهم ولا يجوز لهم أخذها، يقول السندي (2008):
"قوله: آل محمّد بالنّصب على الاختصاص والحكم شامل له بالأولى" (ص. 464).

ومن ذلك أيضاً حديث أبي ذرّ الغفاري رضي الله عنه، إذ يقول: كنت مخاصر النّبي صلى الله عليه وسلّم يوماً إلى منزله فسمعتة يقول: (غير الدّجال أخوف على أمّتي) فلمّا خشيت أن يدخل قلت: يا رسول الله أي شيء أخوف على أمّتك من الدّجال؟ قال: الأئمّة المضلّين [مسند أحمد، 35/223: 21297] وقوله "الأئمّة المضلّين" ذا وقع في هذه الرواية بالنّصب، والوجه فيه أن يكون التقدير: من تعني بغير الدّجال، فقال: أعني الأئمّة (العكبري، 1986).

والحديث يحذّر من اتباع الأئمّة الذين يُضلّون النّاس بغير علم ويتبعون أهواءهم دون الرّجوع إلى كتاب الله وسنّة رسوله، فهؤلاء الأئمّة ضالّون مضلّون لأتباعهم عياداً بالله.

أمّا الحذف الجائز فهو الذي يقتضيه الموقف الاستعمالي إذ يمكن فيه ظهور الفعل المحذوف دون أن يؤثر على صحّة المعنى، فنكره غير ممنوع في الصّناعة النّحويّة، ويحذف الفعل جوازاً لوجود قرينة توضّحه وقد تكون هذه القرينة

لفظية أو حالية تعني عن النطق به، لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى فإذا فهم المعنى دون اللفظ جاز ألا تأتي بها، ويكون مراداً حكماً وتقديراً (ابن يعيش، 2001).

ومما ورد من الحذف الجائز للفعل في مسند إمام أهل السنة أحمد بن حنبل حديث أبي بكر الصديق أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (لا يدخل الجنة سيء الملكة، فقال رجل يا رسول الله: أليس أخبرتنا أنّ هذه الأمة أكثر الأمم مملوكين وأيتاماً، قال: بلى، فأكرمهم كرامة أولادكم، وأطعموهم مما تأكلون) [مسند أحمد، 1/227: 75]، فالظاهر أنه حذف الفعل "أخبرتكم" بعد حرف الجواب "بلى" التي قامت مقام هذا الفعل، فحرف الجواب هنا كانت قرينة لفظية أغنت عن ذكر الفعل في الحديث، لكن للعلم به وقوة الدلالة عليه ومن باب الإيجاز والاختصار عدل إلى الحذف عن الذكر.

وجاء من هذا القبيل أنّ عبد الله بن شقيق قال: (كان عثمان ينهى عن المتعة وعليّ يأمر بها، فقال عثمان لعليّ: إنك كذا وكذا، ثم قال عليّ: لقد علمت أنّا تمتعنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال: أجل، ولكنا كنا خائفين) [مسند أحمد، 2/151: 757]، فالأصل - والله أعلم - أن يقول: أجل أعلم، لكنّه حذف الفعل إيجازاً وتخفيفاً في اللفظ مع العلم به، وقامت أداة الجواب "أجل" قيام الفعل في المعنى كقرينة لفظية على حذفه.

كما يحذف الفعل جوازاً في جواب الاستفهام، ومن ذلك حديث النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه عن الأعرور الدجال وصفاته، إذ يقول: (إنه شابٌ جعد قطط عينه طافئة وإنه يخرج خُلة بين الشام والعراق فعاث يميناً وشمالاً، يا عباد الله اثبتوا، قلنا: يا رسول الله ما لبثه في الأرض؟ قال: أربعين يوماً يوم كسنة ويوم كشهر ويوم كجمعة وسائر أيامه كأيامكم) [مسند أحمد، 29/173: 17629]، يقول العكبري (1986): "قوله 'أربعين يوماً' هكذا في هذه الرواية، والوجه أن تُقدّر 'يلبث أربعين أو يقيم أربعين' ودلّ على ذلك قوله 'ما لبثه' (ص. 442).

ومن حذف الفعل في أسلوب الاستفهام أيضاً عن أسامة بن زيد قال: (إن رسول الله صلى الله عليه وسلم دفع من عرفه، حتى إذا كان بالشعب نزل فبال ثم توضأ ولم يسبغ الوضوء، فقلت له: الصلاة؟ قال: الصلاة أمامك، فركب فلما جاء المزدلفة نزل فتوضأ فأسبغ الوضوء ثم أقيمت الصلاة فصلّى المغرب) [مسند أحمد، 36/142: 21814]، قال الشيخ أبو البقاء رحمه الله:

"في قوله 'الصلاة': الوجه النصب على تقدير: أتريد الصلاة أو تصلي الصلاة، فقال له ما معناه: الآن لا، بل نؤخرها إلى أن تأتي بها مع العشاء الأخير بالمزدلفة" (العكبري، 1986، ص. 70).

فلاحظ في الحديث استواء نكر الفعل وحذفه لكن حذفه أبلغ وأوجز، وأكثر تأثيراً في نفس المخاطب من ذكره ، فبلاغة النبي صلى الله عليه وسلم في حذف الفعل بأحاديثه تتم بجمال التعبير، ذلك أنّ الحذف يتسق مع دلالة السياق ووضوح المعنى، وهو من أشدّ مطالب السامع والمخاطب في الحديث على حدّ سواء، فخير الكلام ما قلّ ودلّ، والنبي عليه الصلّاة والسّلام أوتي جوامع الكلم فكان قليل العبارة كثير المعنى.

القسم الثاني حذف الخبر:

بما أنّ الخبر أحد ركني الجملة الاسميّة وهو محلّ الفائدة وتامها والمسند الذي يبني عليه المبتدأ (المسند إليه) ويتحدّث به عنه فقد استلزم تقدير هذا الخبر في حال حذفه لتوقّف بناء الجملة الاسميّة عليه، فالأصل في الخبر ألا يحذف لأنّه محطّ الفائدة فإذا وجدت قرينة لفظيّة أو حالية جاز حذفه اعتماداً على فهم المخاطب.

ومن مواضع جواز حذف الخبر وقوعه بعد إذا الفجائية وهي حرفٌ للمفاجأة، نحو: دخلت فإذا المعلم: أي موجود أو حاضر، ومن الأحاديث التي وردت في مسند الإمام أحمد من هذا النمط، ما روي عن عبد الله بن مغفل أنّه قال: (ذُلي جرابٌ من شحم يوم خيبر، فنزوت فأخذته، فنظرت فإذا النبي صلى الله عليه وسلم، فاستحييت منه) [مسند أحمد، 180/34: 20567]، والتقدير أي: والنبي صلى الله عليه وسلم واقف، فقد حذف الخبر في الحديث جوازاً بعد "إذا" وله أن يذكره فلا يضطرّ لحذفه، لكنّه حذف الخبر لدلالة المقام والسياق عليه واحتراراً من التّطويل في الكلام.

ومن المواضع المشهورة أيضاً في حذف الخبر جوازاً عطف مبتدأ على مبتدأ مذكور خبره، وهنا يصحّ الإخبار عن المبتدأ الثاني بالخبر المذكور، وجاء منه في الحديث الشريف عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: كنت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر، فأصبحت يوماً قريباً منه ونحن نسير، فقلت يا نبيّ الله: أخبرني بعملٍ يدخلني الجنّة ويباعدني من النار، قال: لقد سألت عن عظيم وإنّه ليسير على من يسره الله عليه: تعبد الله ولا تشرك به شيئاً وتقيم الصلّاة وتؤتي الزكّاة وتصوم رمضان وتحجّ البيت، ثمّ قال: ألا أدلك على أبواب الخير؟ الصّوم جنّة، والصدقة تطفيّ الخطيئة، وصلّاة الرّجل في جوف الليل....." [مسند أحمد، 344/36: 22016]، ومعنى قوله "تطفيّ الخطيئة" أي: تكفّرها، وذلك من دعاء الفقير للمصدّق بالمغفرة أو بالتوبة أو بالتوفيق أو غير ذلك من الأدعية التي تصدر على لسان الفقراء والمحتاجين، ومقام الاستشهاد في الحديث قوله "وصلّاة الرّجل في جوف الليل" حيث حذف الخبر لدلالة المذكور عليه وهو قوله "تطفيّ الخطيئة"، قال البيضاوي :

"مبتدأ وخبره محذوف أي وصلاة الرّجل في جوف الليل كذلك, أي: تطفئ الخبيثة أو هي أبواب الخير, والأول أظهر لاستشهاده صلى الله عليه وسلّم بالآية وهي متضمنة للصلاة والانفاق" (كما ورد في السيوطي, 1994, ص. 230)

ويحذف الخبر أحياناً في جواب الاستفهام والأمر فلا فائدة عندئذٍ من ذكر لدلالة المقام عليه, ومن ذلك ما جاء في مسند أحمد, عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنّ النبي صلى الله عليه وسلّم صعد أحد فتبعه أبو بكر وعمر وعثمان فرجع بهم, فقال: اسكن نبيّ وصدیق وشهيدان [مسند أحمد, 159/19: 12106]

فنلاحظ حذف الخبر مع جواز ذكره في قوله "نبيّ" لكن الحذف أبلغ وأكثر تأثيراً في النفس وأميل إلى الاختصار والإيجاز, والتقدير: عليك نبيّ, فحذف الخبر لدلالة السياق عليه.

ومما ورد من ذلك قول رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (إنّ إبليس يضع عرشه على الماء ثمّ يبعث سراياه فأدناهم منه منزلة أعظمهم فتنة, يجيء أحدهم فيقول: فعلتُ كذا وكذا, فيقول: ما صنعت شيئاً, قال: ويجيء أحدهم فيقول: ما تركته حتّى فرقت بينه وبين أهله, قال: فيدنيه منه ويقول: نعم أنت أنت) [مسند أحمد, 275/22: 14377], وقوله "نعم أنت" أي يقول له مادحاً شاكراً: نعم أنت, من قوله نعم على أنّه حرف إيجاب, ومعناه أنت الذي تستحقّ مدحي والقرب مني (الساعاتي, د.ت), فحذف الخبر في الحديث للدلالة عليه وهو قوله "صنعت شيئاً" فيكون التقدير كما قال العكبري (1986):

"نعم أنت صنعت شيئاً وأنت المُقدّم عندي" (ص. 131).

ومن حذف الخبر بعد الاستفهام ما ورد عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه: أنّ رجلاً قال لرسول الله صلى الله عليه وسلّم: (أرأيت هذه الأمراض التي تصيبنا مالنا بها؟ قال: كفّارات) [مسند أحمد, 277/17: 11183], فالرجل يتساءل عن فائدة هذه الأمراض التي تصيب المرء فيردّ عليه النبي صلى الله عليه وسلّم بأنّها تكفير للذنوب ومحو للسّيئات والخطايا, ومقام الاستشهاد قوله "كفّارات", وقد وجّه أبو البقاء هذه الرواية على وجهين, وبين ذلك بقوله:

"أحدهما: أنّ كفّارات مبتدأ والخبر محذوف أي لكم بها كفّارات.

والثاني: أنّها خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: هي كفّارات" (العكبري, 1986, ص. 247)

ومن ذلك ما رواه الصّحابي رفاعه بن رافع الزُّرقيّ قال: كُنَّا نصلّي يوماً وراء رسول الله صلى الله عليه وسلّم، فلمّا رفع رسول الله صلى الله عليه وسلّم رأسه من الرّكعة وقال: سمع الله لمن حمده، قال: الرّجل وراءه: ربّنا لك الحمد حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه، فلمّا انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلّم من صلاته، قال: من المتكلّم أنفاً؟ قال الرّجل: أنا يا رسول الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: لقد رأيت بضعة وثلاثين ملكاً يبتدرونها أيّهم يكتبها أولاً [مسند أحمد، 232/31: 18996]، ولعلّ الحكمة في تخصيص العدد باثنين وثلاثين من الملائكة أنّها بعدد حروف هذه الكلمات التي قالها الرّجل، فأُنزل الله تعالى ملائكة بعددها، وفي مسلم اثنا عشر ملكاً فهو على عدد كلماتها (السّاعاتي، د.ت). فيلاحظ في قول الرّجل "أنا" أنّه مبتدأ حذف خبره جوازاً لوقوعه جواباً لاستفهام، فله أن يذكر الخبر فيقول: أنا المتكلّم وله أن يحذفه ثقةً منه بفهم المخاطب واكتفاء بالقرينة اللفظيّة التي وردت في قوله "من المتكلّم"

أمّا الحذف الواجب للخبر عدولاً عن ذكره، فله مواضع عدّة استتبطها النّحاة من كتاب العربيّة الأوّل القرآن الكريم ومن كلام العرب نظماً ونثراً، ولا يخفى ما للسنة النبويّة من الشواهد التي أغنت هذه المواضع وأثرتّها، ومن تلك المواضع التي يجب فيها حذف الخبر عندما يقع بعد لولا الامتناعيّة، وهنا يخبر عن هذا المبتدأ بكون عام محذوف، وممّا جاء من هذا القبيل في مسند أحمد قول رسول الله صلى الله عليه وسلّم: (لولا الهجرة لكنت امرأً من الأنصار، ولو يندفع النّاس في شعبة أو في واد والأنصار في شعبة لاندفعت مع الأنصار في شعبهم) [مسند أحمد، 503/13: 8169]، قال السّندي (2008):

"أي لولا شرف الهجرة وجلالة قدرها عند الله تعالى لعددت نفسي واحداً منهم لكمال فضلهم وشرفهم بعد فضل الهجرة وشرفها، والمقصود الإخبار بما لهم من المزيّة بعد مزيّة الهجرة، وأنّها مزيّة يرضى بها مثله" (السّندي، 2008، ص. 106).

فوجود الهجرة منع كون النّبي صلى الله عليه وسلّم من أن يكون من الأنصار، فحذف الخبر لدلالة أداة الشّرط "لولا" عليه، فضلاً عن كونه معلوماً غير محتاج للذكر لوجود قرينة دالّة عليه.

وجاء من هذا النمط كذلك أنّ النّبي صلى الله عليه وسلّم أخبر بدخول الجنّة ومجيئه على قصر مرتفع من ذهب، فقال: لمن هذا القصر، قالوا: لعمر بن الخطّاب، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلّم: لولا غيرتك يا عمر لدخلت القصر، فقال: يا رسول الله ما كنت لأغار عليك) [مسند أحمد، 101/ 38: 22996] والحديث يشيد بمكانة سيدنا عمر رضي الله عنه في الدنّيا والآخرة، كيف لا وهو القائم بالعدل الذي فرّق الله به بين الحقّ والباطل وجرت في عهده معظم

الفتوحات الإسلامية، ووجه الاستشهاد في الحديث حذف الخبر وجوباً لأنه كوناً عاماً والتقدير: لولا غيرتك موجودة وحاصلة لدخلت القصر، والذي سوغ هذا الحذف وجود قرينة لفظية هي أداة الشرط "لولا" فبات من البلاغة والتأثير الجمالي في النفس حذف الخبر احترازاً من التطويل في الكلام، ورغبةً في الإيجاز والاختصار.

ويُحذف الخبر وجوباً أيضاً إذا كان المبتدأ نصّاً صريحاً في القسم، وألغاف القسم عديدة منها قولنا: لعمرك ويمين الله وعهد الله فيكون تقدير الخبر في هذا الأسلوب هو قسمي والذي دلّ على هذا التقدير وجود قرينة القسم الواضحة في هذه الألفاظ، ومما جاء من هذا النسق في مسند الإمام أحمد ما رواه رفاعة بن شداد إذ قال: كنت أقوم على رأس المختار فلما تبيّنت لي كذابته هممت أيم الله أن أسلّ سيفي فأضرب عنقه [مسند أحمد، 106/39: 23701]، ومقام الاستشهاد في هذا الحديث قوله "أيم الله" وهو مبتدأ خبره محذوف وجوباً تقديره قسمي، وحذف هذا الخبر لعدم الحاجة عليه كونه مفهوماً من دلالة السياق والمقام.

وجاء من ذلك حين خطب النبي صلى الله عليه وسلم سودة بنت زمعة من أبيها وتزوجها، فجاءها أخوها عبد بن زمعة من الحجّ فجعل يحثي على رأسه التراب، فقال بعد أن أسلم: (لعمرك إنّي لسفينة يوم أحتي في رأسي التراب، أن تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم سودة بنت زمعة) [مسند أحمد، 503/42: 25769]، فجاء قوله "لعمرك" مبتدأ محذوف الخبر وجوباً تقديره قسمي، ولا يخفى ما في هذا الحذف من الإبداع والجمال والبلاغة العميقة، فمجرد أمن اللبس ووجود قرينة على المحذوف يصبح الحذف واجباً لتأكيد العربية على طلب الخفة والاختصار، ولأنّ تطويل الكلام مدعاة لملل المخاطب والسامة أحياناً.

الخاتمة والنتائج والتوصيات:

تناول الباحث في هذه الدراسة قضية العدول في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم في مسند إمام أهل السنة والجماعة أحمد بن حنبل رضي الله عنه مستخدماً المنهج الوصفي في مناقشة أسباب العدول وأغراضه بتلك الأحاديث، محاولاً الكشف عن أهمّ الغايات الفنية والجمالية البارزة في هذا الأسلوب البلاغي البديع، وموضحاً أثر القرائن النحوية وأهميتها كإحدى المعايير الأساسية في قبول العدول أو رفضه، فاقتضت طبيعة البحث أن يقف الباحث على أهمّ مسائل العدول من حيث مفهومه قديماً وحديثاً ثمّ انتقل إلى العدول في التراكيب النحوية كالحذف وتقديم ما حقه التأخير

والعكس، واستشهد على كل ما ذكر بالشواهد المناسبة من مسند الإمام أحمد، ومستعيناً بآراء أهل الصنعة من العلماء الذين وضعوا التصانيف في إعراب الحديث النبوي الشريف.

وقد خلص الباحث في نهاية دراسته بعدما ما سبق ذكره من فرضيات البحث إلى نتائج عديدة:

1- العدول أسلوب بلاغي أصيل في تراثنا العربي نشأ وترعرع في كنف علمائنا الأوائل منذ العهود الأولى لنشأة العربية علماً مدوناً، تجلّى ذلك في مصطلحاته التي اختلفت من زمنٍ لآخر وجميعها تؤدي المعنى ذاته.

2- إن استخدام الرسول صلى الله عليه وسلم للعدول لينم عن براعة فائقة وبلاغة عميقة برزت في إيصال كثير من توجيهاته وأوامره ونواحيه بطريقة جمالية تأثيرية تذهل الألباب وتأسر القلوب.

3- يعتبر الإمام أحمد بن حنبل من أشهر أعلام الأمة الإسلامية صدقاً وورعاً وإخلاصاً، علاوة على علمه الغزير، وكتابه المسند الذي جعله مرجعاً للمسلمين في السنة الشريفة يشهد بذلك، فرحمه الله تعالى رحمة واسعة.

4- تشكّل القرائن النحوية بشتى أنواعها دوراً بارزاً في قبول العدول أو رفضه من خلال إطراح قرينة ما وقيام قرينة أو أكثر مقامها، استناداً إلى نظرية تضافر القرائن في توضيح المعنى التي دعا إليها الدكتور تمام حسان في جلّ كتبه.

5- رأى الباحث أن للعدول في الرتبة غايات عديدة لا تحصر وهي تتضح حسب المقام، فمنها الاختصاص والاهتمام والتعجيل بالمسرة والتعظيم والتوكيد، وغير ذلك من أغراض الأسلوب العدولي الرفيع.

6- لاحظ الباحث أن وجود شواهد تخالف القاعدة النحوية في بعض اللغات لا يخرجها عن دائرة الفصاحة، فالشذوذ لا ينافي الفصاحة كما شاع في أوساط النقاد والباحثين.

7- وجد الباحث أن كثرة الحذف في أحاديث النبي صلى الله عليه وسلم مرده إلى تشويق المخاطب والتلذذ بمحاولة استنباط المحذوف وموقع ذلك في النفس، إضافة إلى غاية الإيجاز والاختصار التي تعدّ أكبر غايات العدول في الحذف وأكثرها، لعلم المخاطب به ووجود ما يشير إليه من قرائن الكلام.

كما يوصي الباحث من يأتي بعده من الإخوة الباحثين بما يلي:

1- التوسّع في دراسة ظاهرة العدول بأنواعه في حديث النبي صلى الله عليه وسلم، ومحاولة استخراج مكانم العدول الخفية وأسراره فيه.

- 2- الاستفادة من جهود العلماء الحثيثة في خدمة الحديث لاسيما كتب إعراب الحديث التي انتفع منها الباحث كثيراً في بحثه، إضافة إلى الأبحاث والدراسات الحديثة التي تصب في هذا المجال.
- 3- الاهتمام بالظواهر اللغوية التي يزخر بها حديث الرسول صلى الله عليه وسلم والبحث فيها للتعرف على مكانها ودفائنها الثمينة، ذلك أن البلاغة النبوية هي رأس البلاغة العربية بعد كلام الله تعالى وإعجازه البياني، وذلك لمقومات البلاغة الرصينة والسّمات البديعة التي اتّصفت فيها أحاديثه عليه الصّلاة والسّلام.
- والحمد لله على ما تفضّل وتكرّم وأنعم، وصلى الله على سيّدنا محمّد وعلى آل وصحبه وسلّم

فهرس المصادر والمراجع

- ابن جني، عثمان. الخصائص. ط4. الهيئة المصرية العامة للكتاب. د.ت.
- ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (1379). فتح الباري بشرح صحيح البخاري. بيروت: دار المعرفة.
- ابن حنبل، أحمد. (2001). مسند الإمام أحمد بن حنبل. تح: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد وآخرون. ط1. مؤسسة الرسالة.
- ابن عقيل، عبدالله بن عبدالرحمن. (1980). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. تح: محمد محي الدين عبد الحميد. ط2. القاهرة: دار التراث.
- ابن عقيلة المكي، محمد بن أحمد بن سعيد. (1427). الزيادة والإحسان في علوم القرآن. ط1. الشارقة: مركز البحوث والدراسات.
- ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس. (1979). مقاييس اللغة. الجزء الخامس. تح: عبد السلام هارون. دار الفكر.
- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. (1414). لسان العرب. ط3. بيروت: دار صادر.
- ابن هشام الأنصاري، عبدالله بن يوسف. (1985). مغني اللبيب عن كتب الأعراب. تح: د. مازن المبارك، محمد علي حمد الله. ط6. دمشق: دار الفكر.

- ابن هشام. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تح: يوسف الشَّيخ محمد البقاعي. دار الفكر للنشر. دمشق: دار الفكر. د.ت.
- ابن يعيش، يعيش بن علي بن أبي السرايا. (2001). شرح المفصل. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- أبو هلال العسكري، الحسن بن عبدالله. الفروق اللغوية. تح: محمد إبراهيم سليم. القاهرة: دار العلم للنشر.
- الأشموني، علي بن محمد بن عيسى. (1988). شرح ألفية ابن مالك. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية
- بُكُور، سعيد. (1441). مفهوم العدول. الرياض: المجلة العربية.
- التَّهَانُوي، محمد بن علي الفاروقي. (1996). كشاف اصطلاحات الفنون. تح: علي دحروج. ط1. بيروت: مكتبة لبنان ناشرون.
- الجرجاني، عبد القاهر. (1992). دلائل الإعجاز. تح: محمود شاكر. ط3. القاهرة: مطبعة المدني.
- الجرجاني، محمد بن علي. (2003). التعريفات. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد. (1987) تاج اللغة وصحاح العربية. الجزء الخامس. تح: أحمد عبد الغفور عطار. ط4. بيروت: دار العلم للملايين.
- حسان، تمام. (1994). اللغة العربية معناها ومبناها. الدار البيضاء: مطبعة النجاح الجديدة.
- حسان، تمام. (2000). الأصول [دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب]. القاهرة: عالم الكتب.
- الحمّوز، عبد الفتاح. (1987). مواضع اللبس في العربية وأمن لبسها. مجلة مؤتة للبحوث وا خورشيد، بكر. (2006). أمن اللبس في النحو العربي. أطروحة دكتوراه. جامعة الموصل.
- الرَّزْكَشِي، محمد بن عبدالله. (1957). البرهان في علوم القرآن. ط1. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.
- السَّعَاتِي، أحمد بن عبدالرحمن. الفتح الزباني لترتيب مسند الإمام أحمد بن حنبل الشَّيبَانِي. ط2. دار إحياء التَّراث العربي. د.ت.
- السَّكَاكِي، يوسف بن أبي بكر. (1987). مفتاح العلوم. ط2. بيروت: دار الكتب العلمية.
- السَّنْدِي، محمد بن عبدالهادي. (2008). حاشية مسند الإمام أحمد بن حنبل. تح: نور الدَّين طالب. قطر: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية.
- سبيويه، عمرو بن عثمان. (1988). الكتاب. تح: عبد السلام هارون. ط3. القاهرة: مكتبة الخانجي.
- السَّيُوطِي. (1988). معترك الأقران في إعجاز القرآن. ط1. بيروت: دار الكتب العلمية.
- السَّيُوطِي. (1989). الاقتراح في أصول النحو. تح: محمود فجال. ط1. بيروت: دار القلم.

- السّيوطي.(1994). عقود الزّبرجد على مسند الإمام أحمد.تح: د.سلمان القضاة.بيروت: دار الجيل.
- الصّعيدي, عبد المتعال.(2005). بغية الإيضاح لتلخيص المفتاح في علوم البلاغة .ط17. مكتبة الآداب.
- الطبيي, شرف الدّين الحسين بن عبدالله.(1997).الكاشف عن حقائق السّنن. تح: عبد الحميد هنداوي.ط1. الرّياض: مكتبة نزار الباز.
- العبدون الحسن, مهند.(2022). العدول في شعر مصطفى الحدي.رسالة ماجستير غير منشورة. الأردن: جامعة اليرموك.
- عزيز,كوليزار.(2009). القرينة في اللغة العربيّة.ط1. دار دجلة.
- العكبري, أبو البقاء عبدالله بن الحسين.(1986).إعراب الحديث النبوي. تح: عبد الإله نبهان. ط2. دمشق: مجمع اللغة العربيّة.
- العلوي, يحيى بن حمزة.(1423). الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز.ط1. بيروت: المكتبة العصريّة.
- عيد.(2009). النّحو المصفّى. ط2. القاهرة: عالم الكتب.
- العيني, محمد بن أحمد. عمدة القاري شرح صحيح البخاري.بيروت : دار إحياء التّراث العربي. د.ت.
- الفاكهاني, عبدالله بن أحمد.(1993). شرح كتاب الحدود في النّحو. تح: المتولّي رمضان الدّميري. ط2. القاهرة: مكتبة وهبة.
- الفرايدي, الخليل بن أحمد. كتاب العين.تح:د. مهدي المخزومي, د. إبراهيم السّامرائي.دار ومكتبة الهلال. د.ت.
- قباوة, فخر الدّين.(1989). إعراب الجمل وأشباه الجمل.ط5. حلب: دار القلم العربي.
- الكرمانى, محمد بن يوسف.(1981). الكواكب الدّراري في شرح صحيح البخاري.بيروت: دار إحياء التّراث العربي.
- مجتبى,غلام. العدول عن النّسق في صحيح البخاري. رسالة دكتوراه غير منشورة.باكستان: الجامعة الإسلاميّة العالميّة.
- المخزومي, مهدي.(1986). في النّحو العربي نقد وتوجيه. ط2. بيروت: دار الرّائد العربي.
- النّووي, محي الدّين يحيى بن شرف.(1392). المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج. ط2.بيروت: دار إحياء التّراث العربي.
- الهاشمي,أحمد.جواهر البلاغة في المعاني والبيان والبديع.تح: د. يوسف الصّميلي. بيروت: المكتبة العصريّة. د.ت.
- هنداوي, عبد الحميد.(2008). الإعجاز الصّرفي في القر. بيروت: المكتبة العصريّة